

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

۱۷۵۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

تجرباتی

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۴۲) از کتب اهدائی : هنری



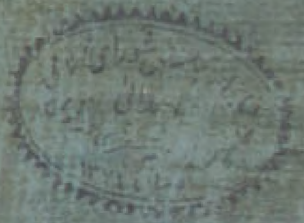
جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۱۱۱۷۶۵



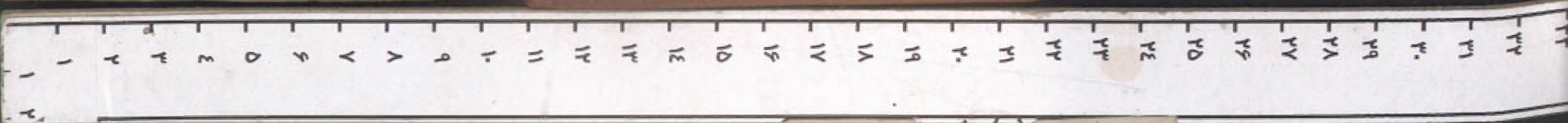
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَرْثَايَا



للقاصد طاهر بن محمد



۱۳۰۴



بعض بقضایہ و ام یصبر علی بلائیہ و

214

على الدنيا لم يزد من الله الا بعد وفي الدنيا الا نكلا وفي الآخرة الا
 والزمن الله قلبه هو لا ينقطع عنه ابد وشغلا لا يفرغ عنه ابد وفرا
 لا ينال غناه ابد واما لا يبلغ منه ابد يا ابن آدم كل يوم ينقص من
 عمرك وانت لا تدري ويأتي كل يوم رد قل وانت لا تحصى في تعصيتي
 فلا بالقليل تنفع ولا بالكثير تشبع يا ابن آدم ما من يوم جديد الا
 ويأتي من عندي رد قل وما من ليل جديد الا ويأتي لللائكة
 من عندك تقيع تأكل رد قل وانت تعصيني وانت تدعوني
 ويستجيب لك خيرى اليك نازل وشركا الي صاعد فنع المولى انا
 وليس العبد انت تسئلني فاعطيتك واستر عليك سوء بعد
 وقبيحة بعد قبيحة فاستحي منك ولا تستحي مني وتسلمني وتذكر
 غيري وتخاف الناس وتأمين وتخاف منهم وتأمين غضبي
 بسم الله الرحمن الرحيم
 يا ابن آدم لا تكن ممن يطوي التوبة بطول الامل ويرجو الآخرة بغير
 العمل يقول في الدنيا قول الزاهدين ويعمل فيها عمل المناقذين
 ان اعطى لم يقنع وان منع لم يصبر يامر بالخير ولا يفعل وينهى عن

يقول الله تبارك وتعالى
 ١٢٨

وتر وكذلك متحقق قطعا لا مناص لك عن الاتيان بهما وان من جملة التكليف
 المعلوم عليك الفحص عن تلك التكليف المجمل المهمة بقدر الامكان لما
 ان لا يبقى لك علم ببقا تكليف حاضر اخر واما الاحتمال وجود تكليف اخر
 فافتراض وجوب الفحص غير معلوم ومقتضى الاصل الذي هو وجوب تركه كالتكليف
 عدمه في بيان ادلة الاحكام الشرعية الشرعية من ادلة الاحكام
 الشرع العقل ولتحقيق ذلك الاصل تقدم امرين احدهما انه لا خلاف في ان
 العقل قد يحكم بان هذا الفعل مما لا يرض الله سبحانه بتركه ويؤيد بعنوان اللزوم
 فعله او لا يرض بفعله ويريد بعنوان اللزوم تركه او يريد فعله او تركه من
 غير حكمه باللزوم وعدمه الا ترى ان من علم ان الله سبحانه قادر على حكم
 رؤوف بالعباد يحكم جزما بانه لا يرض ان يقبل القوي الظالم المؤمن الضعيف
 ويسب سوانه ولو لم يصل اليه ذلك من الشرع اصلا الا ترى انه اذا ارسل نبيا
 لارشاد عباده واجبا بلاده يحكم العقل جزما بعدم رضاه عن الفقه والله
 سبحانه اذا حكم بحكم العقل بعدم رضاه بالحكم بتقيضه الغيرة في ذلك
 ثم بعد ما حفظ الاحكام الشرعية عليه واستقرائها بصيرة ذلك اوضح واوكد وتبين
 ان اللزوم بالتكليف الشرع طلب الله سبحانه شيئا من عباده واراثة منهم فعلا
 او تركا مع المنع من التقيض او بدونه واما التحقيق ثوابا وعقابه فانما هو
 من الموازم دون نفس الحكم وقدر عرف الواجب والحرام به الذي فقد عرف
 باللازم ومعناط الطلب الذي يتحقق به التكليف عظاما انعقد الاجماع

الشر

عليه بل هو من ضروريات الشرع بل من بداهات العقل بالنسبة الى كل شخص انما
هو ذلك الطلب وفهم اياه وليس مكلفا بسبب الطلب الواقعي فانه لو وصل
اليه خطاب ظلي الى شخص دون غيره فالطلب متحقق بالنسبة الى ذلك
الشخص دون غيره وكذا لو وصل خطاب الى شخصين وفهم احدهما منه
الطلب دون الاخر فالاول مكلف دون الثاني ثم الطلب ناداة يكون بالخطا
الدال على المطلوب صريحا او التزاما او اخرى بالاشارة الحسية وتالته بالعرف
والعادة ودابعة بالقرائن والامارات وخاتمة بالعقل الصريح الاثر انه
لو لم يثبت السيد عبده عن الفرار وفر معتذرا بان السيد ما نهاني عن الفرار
سحق العقاب وكذا لو عقر دابة معتذرا بان ذلك ولو قيل بان ذلك انما هو
لاجل العرف والعادة قلنا يحكم بذكر الدرع لم يطلع على عرف ايض وايضا تراهم
يثبتون الاحكام بالتقرير ولا شك ان دلالة على الطلب بحكم العقل وايضا
لو لم يكن الطلب العقلي كافيا في حصول التكليف الشرعي لما ثبت تكليف
لان فهم طلب امتثال الاوامر والنواهي انما هو بالعقل وايضا لو لم افهم
الانبياء في الامر بالنظر الى معجزاتهم وبالجملة طريق الطلب لا ينحصر باللفظ
اذا عرفت ذلك نقول ان مرادنا من كون الادلة الشرعية انما هي انما جزم العقل
احد بعدم رضاه سبحانه بفعله او تركه وان مطلوبه خلافه من ما يعنون
فهو مكلف به وكذا اذا جزم بالرضا بالفعل او التارك وان لم يجزم باللفظ
وعلاوة ذلك لا نكف عن علم ان مناط التكليف هو الطلب ان طريق الطلب

لا ينحصر في اللفظ بل يكفي فيه كمال فهم منه المطلوب والمبغوضية والمفروض
انه قد فهم ذلك فثبت التكليف الشرعي بذلك لما ثبت تكليفنا بامثال
اوامر الله ونواهيه وقد ورد في الاخبار المتكثرة ايضا ^{في} ما يدل على ثبوت
التكليف بالعقل واما ما يوجد في كلام بعض المتأخرين من تخصيص طريق
ثبوت التكليف بوصول الخطاب اللفظي فهو لا وجه له ويدفعه الضرورة العقلية
والنقلية واللازم في ثبوت التكليف هذا الجزم ولا يكفي ظن العقل لعدم دليل
عليه ولو لم يكن كفاية فاسد كايانية في محله ثم متابعة هذا الحكم وان ثبت التكليف
لا يحتاج الى فحص عن الادلة الشرعية وقد يتوهم من كلام بعضهم انه لا يجوز الابعاد
لامكان العثور على معارض يوجب ذل الحكم العقلي وهذا ضعيف جدا لان الفحص
عن المعارض انما يكون بعد وجوده والما به ونه فيعود ذلك الفحص معها ومع ذلك لا يجوز
يقتنع جزم العقل بالحكم ومن الادلة محكمات الكتاب المراد منها القدرة ^{الشرعية}
بين النصوص والظواهر وجميعها في الاحكام الشرعية مذهب المجتهدين كافة
وخالف فيها الاخباريون لئلا انها خطابات من الله سبحانه الى عباده مشتملة على
امرهم ونهيهم وتوعيدهم وزجرهم ووعدهم وكل ما كان خطابا منجب
اطاعته على غيره اليه فهو حجة له وعليه اما الصغير فللمثل قوله تعالى سبحانه يا عبادي

ويا ايها الناس ويا ايها الذين امنوا وغير ذلك من خطاب الما ليعباد والناس المؤمنين
 لغة وعرفا ولما الكبر فليكن بديهة العقل وضرة الشرع والعرف بان من يجب طاعة
 شخص اذا خاطبه بما فيه امر او نهى يجب عليه امتثاله واطاعته بل ذلك مع وجوب
 الطاعة ويؤيد المطالب بل عليه ايضا الاخبار المتكثرة جدا الامرة بالمتكبر والعمل
 والصحة بكونه نورا لنا ودليلا وهاديا وعرفا والمادة للعاملين به والذات المتكبرين
 للعمل والحكمة للاحتياج اصحاب الحجج وتقديرهم عليه والمخالف تارة بمنع الضرر
 ويقول بكونه خطا بالانبياء ويدفعهم طهر بحكم العرف واللغة وهما الحجج في امثال ذلك
 كناية في محله مضافا لما اشير اليه من الاخبار واخرى يعترض على الكبر اما يمنع
 حجة مطلق الخطاب ووجوب امتثاله وانما الحجج منه ما يعلم المراد منه دون ما يقطن العمل
 بالنظر واصالة عدم حججته ويدفع ما سياتي من ادلة حجة الظنون اللفظية الحاصلة
 من قواعد المقررة لاستخراج المعاني من الالفاظ فمرها من تحت الاصل خارجة وعموما
 المنع عن العمل بالنظر بها مخصصة او بان كلما كان كذلك انما هو محتمل لا يمكن العمل
 به مانع وهو في الكتاب موجود وهو الاخبار النامية عن تفسير القرآن بالاراء والدالة
 على حصر العلم في القرآن في النبي والائمة ثم واشتغال المتشابه للنبي عن العمل به مع عدم
 تميز المتشابه عن غيره ويدفع مع كون ما ذكرنا اما الاول فلان التفسير

قواعد اللغة ليس تفسير ابا الازليج ووقوفها اما الثاني فلان المراد علم ظاهره وباطنه او علم
 جميع القرآن ولو سلم اطلاق بعض الاخبار فيجب تقييده بذلك للاخبار المعارضة لعمام
 الثالث فمنع عدم تميز المتشابه عن غيره فان المراد بالمتشابه معلوم لغة وعرفا
 ومن ادلة الاحكام لفظ المتواترة لفظا او معنى والخبر الواحد المحقق بالقرآن المفيضة
 للعلم بمحل لوله والاطلام في حجة كل من الثلاثة وانما الكلام في وجودها في الاخبار المتواترة
 والظن عدم وجود الاول ونذرة الاخيرين ومنها تلك الاخبار الروية في كتب اخبار
 اصحابنا الامامية عن الحجج المعصومين وحججتها المشهورة بين العلماء بل عليها في الجملة
 اجماع الاصحاب واما الخلاف المحكي عن جماعة من المتقديين فانما هو في الخبر الواحد حيث
 لا في تلك الاخبار المودعة في كتب اصحابنا القصر بحكم كون اكثرها مقطوع العود ولنقدم
 اربع مقدمات اذا علمنا ان لنا احكاما ثابتة قطعا فان كانت معلومة لنا فوان
 تكن معلومة لنا فيجب علينا تحصيلها ضرورة واللازم اول تحصيل العلم بها وان لم يرج العلم بها
 بخصوصها لان ادبها فان ثبت ثبوتها علينا كون اماره ما خذوا منا طالها فهو للسمع
 كانت بنفسها مفسدة للظن او لم يكن وان لم يثبت ذلك لا يفي ما يتصور ان يكون
 مناط لها وجوب الجمع بين المحتملات المعبر عنه بالاحتياط او الاخذ باحد التبعين
 المسمر بالخبر او اتباع ما ظن كونه ما خذوا متبعا او اتباع الظن بذلك الاحكام بان يجعل
 الظن بها اماره بان تكون هناك امور مفيدة للظن بها فانه بعضها الظن باشياء

واخرى باستدلال غير في احدهما لما فيه من الاستدلال اجتماع ظنين على امرين
متناقضين ويمكن ان يكون المأخذ مطلق تلك الامور المعبر عنه بمطلق الظن
او احدهما لا يعينه تحييد الواقعي في افادة الظن اذا تفاوتت فيها الامور
مأخذية لو كان بعضها كذلك وقد يكون المورد مما ينبغي فيه بعض تلك
الاحتمالات لاجل دليل خارجي او عدم وجود امارة او ظن مظنون المحجة او عدم
تعدد طرق الظن او عدم تفاوتها في بعض الوقايع والاحتمال مأخذية
من دون افادة الظن بالحكم ولا ظن بمأخذية فما ينبغي ضرورة العقل
اعلم اننا احكاما معلومة ضرورة او نظرا ولكن للشك في ان الاقتصار عليها
خروج من الدين واختلا لا بد لنا في شريعة سيد المرسلين ومخالفة لما عليه
كافة الامة ومنه يعلم ان لنا احكاما بالضرورة اخر غير المعلومات يجب علينا
متابعتها ولا يمكن ذلك الا باستخراج هذه الاحكام من مأخذها
ولا يتصور ذلك الا بتحصيل المأخذ وتعيينه من بين الامور التي يصلح
كونها مأخذ لها ومناط فيكون تعيين المأخذ واجبا علينا بالضرورة
ونكون مكلفين بتعيينه من بين هذه الامور كلها وبعضها ولذا امرنا
من صدر زمان الاستنباط الى هذه الزمان بمحتشون عن المأخذ
ثم الكتاب وان كان مستوفى المحجة كما ذكرنا الا انه لا يظهر منه الاقل قليل

من الاحكام الذي يعلم بثبوت الزائد منه ضرورة ايضا مع ان ما يظهر منه اكثره امور
بجمله لا يمكن اشتغالها الا بعد استخراج تفاصيلها الثالثة
في هذه المسئلة هو حجية مطلق الاحاديث الروية عن الحجج الاما بالدليل قد خرج
واما حجية وجوب العمل بها في الجملة فهو ما لا يصلح محلا للنزاع اصلا بل هو
صار ضرورة بالدين والدين وليس علينا بوجوب العمل في الاخبار في الجملة
اضعف من علمنا ببقاء التكليف لك ونعلم قطعا انه لو تركت الاحاديث
راسا لم يرب الدين والمذهب والتدراك لها يؤاخذ ويعاقب ويبطل احكام
شرع الرسول ويصبح الدين غير ما اليه كما صرح به المفيد ناقلنا عن بعض
المشايخ وطريق علمنا بذلك طريق علمنا ببقاء التكليف الغير المعلوم
لنا من الخرج من الدين وسيرة العلماء الراشدين بوضع اليد عنها وبثبته
انما هي اصحاب النبي والائمة ص ومن يليهم من العلماء والفقهاء الذين
هذه يعملون بتلك الاخبار ويجعلونها ادلة للاحكام ونرى انه وقع
الاختلاف بينهم بحسب اختلاف الاحاديث ونرى انهم اشتد اهتماما بتبسيطها
وتدوينها حتى سطروا الاساطير وملأوا الطومير وذكروا فيها كتبنا واصولا
واستعملوا في تمييزها ابوابا وفضولا وقل من مشاهير اصحاب الائمة من لم يكن
له اصل او كتاب حتى ادبعائه من اصحاب الصادقين جمعوا اربع مائة اصل
يشتبه ذكرها في الاقطار ولم يوجد من علماء الامة من لم يصرف برهة من عمره
في فهم تلك الاخبار وقد بذلوا سعيهم في ترويضها ونشرها حتى ان اكثرها
وصلت الىنا مع بعد العهد وطول الزمان وتوفر الدواعي على الكذب

وصرفوا هم في تصحيحها من حيث اللفظ فارة ومن حيث المعنى حتى وضعت
 لبيان معانيها وعلم البيان احوال الرجال وما وجدنا كتاب فقيه او رسالة منه
 وقد استدلل بخبر او اخبار وما دينا مصنفنا الا تمسك فيه ببعض هذه الروايات
 ولم يخص ذلك بوقت دون وقت وللزمان دون زمان ولا يوثقون للمناهي
 من العمل بالاحاد كالسيد ومن اقتفى اثره لا يعملون بهذه الاخبار فاعلموا بها
 وان ادعي ان اكثرها مضمومة مع قرآن المفيدة للعلم الا ترى ان كتبهم مشحونة
 بالامسند لا بها حتى ان ابن ادريس الذي هو منهم جمع فاحضره طائفة
 منها فلم يمنعون من العمل بتلك الاحاديث المدونة بل يرون حجيتها قالوا
 بكونها مقطوعة كما صرح به السيد في المسائل التباينات وليس غرضنا اثبات
 حجية تلك الاحاد من حيث هي احاد بل مطلوبنا حجية هذه الاخبار المروية في
 الاصحاب وليس من العلم ان منع من العمل بها بل هم كباين قائل بوجوب
 العمل بها لكونها مقطوعة وقائل بها لافادتها الظن وقائل بها للتعبيد وقد
 ادعى كثير من الاصحاب الاجماع عليه بل يمكن فيه ادعاء الضرورة حيث تعلم
 العوام والجهال ايضا ولا يضر في ذلك اختلافهم في جهة العمل بها وعدم علمنا
 بها او قصور بعض جهاتهم كما لا يضر في ذلك في علمنا ببقائها والتكاليف لنا ذلك
 على القدر المعلوم ولا يضر ايضا عدم العلم بان علمهم من جهة كونها اخبارا حيث
 يمكن ان يكون باعتبار حجية القطع او الظن اذ ليس مطلوبنا اثبات حجية
 الاخبار من حيث هي اخبار ايضا بل مطلوبنا اثبات حجية تلك الامور التي

يطلق عليها الاخبار ايضا وان شئت اطلق عنوانا اخر وحجية تلك الاخبار
 شواهد اخرى ايضا ذكرناها في كتبنا المطولة وبالحجلة كوننا مكلفين باتباع
 تلك الاحاديث المعهودة في الجملة مقطوع به فان وقع النزاع في حجية
 اعلم ان المطلوب من ذلك الاصل او ائمة الدليل القاطع للنزاع
 المنتهي الى العلم على اصالة حجية تلك الاخبار المروية في كتب اصحابنا عن
 المعصومين باسرها اي حجية كل تلك الاخبار لا ما خرج بالدليل
 واما الظن في حجيتها فهو امر في غاية ~~الوضوح~~ الظهور كالنور على الطور
 كيف والامارات المفيدة للظن على العمل بها وحجيتها قائمة من تلك
 الامارات والروايات المستفيضة بل المتواترة معنى كادوا الشيع في العدة
 عن الصادق عليه السلام قال فلا تنزلن بك حادثة لا تجدون حكمها في اروي
 عنها فانظروا الى ما روي عن علي بن ابي طالب على وجوب اتباع كل ما روي
 عنهم اذ اوجد الحكم فيه بل اتباع كل ما روي العامة عن علي بن ابي طالب
 ما روي عنهم ويبدل الخبر ايضا على وجوب اتباع كل ما روي الخاصة
 عن علي بالطريق الاول واذا ضم مع جماع مركب يدل هذا الخبر على تمام
 المطلوب ايضا وكلا الاخبار المتكثرة الواردة في باب تعارض الخبرين ^{المروية}
 عنهم بانهم موصوع عليك بايها اخذت دلت على جواز اخذ كل مع
 ما يعارضه فيجوز بدونه بالطريق الاول ومنه يظهر دلالة المستفيضة
 الواردة في باب التعارض ايضا بانخذ بما خالف العامة وبما اشهر

منها ان الرجوع الى احاديثهم المروية يقال اسئل عن العالم فان المتبادر
 ان المسئول عنه باعتبار علمه ثم ان المراد باحاديثهم واحاديثنا واجل
 من اولكم في هذه الروايات الحديث المنسوب اليهم المروي عنهم لا
 يكون منهم لشيوخ اطلاق حديثهم وحديثنا وجليد بين عنه علمنا
 عنهم بل الظاهر المتبادر من هذه الالفاظ مجرد الانساب فحديث الشخص
 حقيقة فيما روى عنه وعدم صحة السلب يؤكد ذلك وقد اطلق في اللغة
 علمنا لا يقطع بكونهم ايضا كما في مقبولة عن علي بن خنظلة وفيها وكلامها
 اختلاف في حديثكم قال الحكم ما حكم به اعد لها وافقهما واصلها
 في الحديث وفي رواية رواية ياتي عنكم الحديثان والخبران المتعاضدان
 الى ان قال خذ بما يقول اعد لها عندك واثقهما في نفسك وفي نسخة
 هشام ما جأكم عني يوافق كتاب الله فانا قلته وما جأكم يخالف
 كتاب الله فلم اقله وما رواه الكثير في الصحيح العالي اسند ايضا انه
 ورد توقيع عن صاحب علي القاسم ابن العلاء انه لا عند واحد من
 مواليها في التشكيك فيما روي عن ثقاتنا وهو يدل على وجوب
 العمل بكل ما روي عن الفقهاء ورواية الاحاديث وروايتهم عنهم اعم من
 ان يكون بالواسطة او بدونها ثقة كانت الواسطة ام لا ولكن ايضا
 روى الكليني عن الصادق وما رواه في الحاسن عن الباقر والله
 لحديث تصنيفه من صادق في حلال وحرام خير لك مما طلعت عليه
 الشمس حتى تغرب وروى في بيانها في الجامع والصادق في غير

بين اصحابك ولكنها مختصة بجميع ما يحيط الفهم وجميع ما اشتهر ويمكن القول
 بكون جميع تلك الاخبار مما اشتهر والمراد بالاشهر في الرواية دون الفتوى
 والتبعية والنظر في اخبار التعارض يعين ان المسئول عن حكم والكتاب عنه في
 هو الخبر الواحد فان الحوالة الى القرين الظنية مع القطعية الوجبة سيما
 الى الاصل في الحديث والاثق وكصحة الخبر عن الصادق ان العلم اوثق
 الاثبات وذا ان الاثبات لا يورثوا درهما ولا دينارا وانما الورث احاديث من
 احاديثهم فمن اخذ بشي منها فقد اخذ حظا وافر ورواية بن عبد الملك عن
 الصادق قال تروا فان ريارتم احيا قلوبكم وذكر احاديثنا واحاديثنا يحف
 بعضكم على بعض فان اخذتم منها شئتم فنجوتم وان تركتموها ضلتم وفي نسخة
 اخذتم فخذوا بها وانما نجي انكم رعيتم ورواية المحدثين قال قلت لابي عبد الله
 اذا اخذ حديث من اولكم وحديث من اخركم باها تأخذ قال خذوا به حتى
 من الحي فخذوا به واثقوا به بالاول مع الخالف فيبدون اولي وما رواه
 الصدوق في كمال الدين والشيخ في كتاب الغيبة والطبرسي في الاحتجاج
 والكشي في الرجال بالسند الصحيح العالي قال سئلت محمد بن عثمان العمري
 رضي الله عنه ان يوصل لي كتابا قد سئلت فيه عن مسائل اشكلت علي
 فورد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام اما مسائل عنه
 ارشد الله ووفقك الى ان قال واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها
 الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله عليهم فان المتبادر الظاهر

١١٦٤

واللغة من له ملكة الصدق ولم يبد ر عنه خلافا للدرا ومن انما
 الشهرة العظيمة فان معظم اصحابنا حوا بحجة ^{ثلاثة} في الاحاديث وراهم
 حجة كل خير لم يدل على عدم حجة دليل اي اصابة حجة الخبر كدليل عليه
 في اشتراط بعض الشروط كالعدد والبصر والعربية ونحوها في الحجة
 بعد ثباتهم بالحجة بالاصل ولذا استدلوا ^{المتن} بهم على بعض الشروط من العدالة
 وغيرها ببعض الادلة وفيهم اشتراط ما لا يتم دليله مع انه لو كان ^{مراوم}
 لما عينت طائفة خاصة من الاخبار او في الجملة ليس الاول قطعا العرفي
 من ادلتهم وعدم انطباقه على الخاص وعدم التخصيص في عناياتهم
 وان اخرجوا بعض الاخبار بعد ذلك الشرط بل لو كان مرادهم اطلاقا
 لم يكن معنى لذلك بعض الشرايط ولا التاخير في الامور ولانه لا يعيد شيئا في
 الاحكام ولا يفرع عليه ما يتكفون به من الاحاذ في القروع وقد ^{ان}
 جماعة منهم العلامة الشهرة عليه بل نادى على الاجماع على اصابة
 حجة تلك الاخبار بضميمة ^{ومناهم} احكامها ما عرفت من ان السيد
 ايضا حملون باخبارنا غاية الامر انهم لم يحون القطع بصحتها ومنها ^{حجة}
 المنقول قال الشيخ في عدة احوال حجة تلك الاخبار والذي
 يدل على ذلك اجماع الفرق جارية وجد انها مجمعة على العمل بهذه
 الاخبار الذي روي في مصانيفهم ومروها في محاورهم ليتناكروا
 ذلك ولا يندفعوه حتى لا يوصل انهم اذا ائتمروا بشي لم يعمروا

من ابن حنبل في هذا إذا حالهم الكتاب معروف وأصله مشهور وكان
ثقة لا ينكر حديثه صحتوا وسلموا الأمر بذلك قبلوا قوله هذا عادتهم
وسببهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم من بعد من الأئمة ومن كان الصديق
جعفر بن محمد الذي لنشر العلم عنه وكثرت الرواية من جهة هؤلاء العمل
لهذا الأخبار كان جائز لما اجتمعوا على ذلك ولا نكروا لأن اجتماعهم فيه
معصوم لا يجوز عليه الخطأ والسرور قال بعض المتأخرين في فوائد
الغريب ومن المعلوم على اعتبار الأخبار ومن لم يسطر بقرينة على
الأئمة الأخبار المدعى كان على العمل بغيره إية محتملة أو رواية معتبر
والكلمة غير متواترة ولا مصرحة بأنها من الأئمة الظاهرة ويظهر دعوى
الجماع من المتفق اليه فأبلغ ذلك ما ذكره السيد من دعوى أنما
على عدم حجية الإجماع حيث قال في المسائل الموصليات إن إجماعنا
سلفا وخلفا ومنتقدا ومعتبرا منهم يجمعون من العمل بأخبارنا إذا
ومن العمل بالفتاوى في الشريعة حتى ويعيرون أشد العيب لها
اليها ولتعلق في الشريعة تعلق صار هذا المذهب مظهره وانتشاره
ضرورة منهم وغير مستكبر فيه من أقوالهم قال في المسئلة التي أقرها
للإمام في البحث عن العمل بخير لأحد أتباعه في جواب المسائل الثمانية
إن العلم الشرعي حاصل لكل من ألف كتابا ميم أو موافقا لآثارهم لا يعلم
في الشريعة مجرب لا يوجب العلم وإن كان ذلك شعرا إليهم يعرفون

الصدق باسطلاع المجهولين من المتأخرين يمكن ان يكون جبر ضعيف عند المتأخرين
حجة عند المتقدمين وان لم يكن الصريح عند المتقدمين لصواب الخبر عند المتقدمين
مقتضى الامر خاص ومع ذلك لا اختلاف في العمل اليه اعتبرها المتأخرون
وطريق معرفتها معروف والنزاع في ايراف بالثبوت الرجالي مشهور فلا
يمكن اثبات الاجماع ولا الشهرة على جهة خاصة مستحصاة بغيرها
فان الاجماع او عدم حجيتها للعمل بتلك الاحاديث المودعة في كتب
احاديثنا مشروط **١** ومودعة في احد الاصول المعتمدة عندنا مما مثل لاقا
والمراد بالاصل المعتمد ما يكون جامعاً للصحة في احد عاكن صاحب الاسلقة
من ابطاله ما يباين به ممكن من تبيان صحة الحديث من طريقها الى
الاصل ثابتاً عند اخبار متواترة او محمولة بالقرائن والدليل على اعتبار
ذلك اجماع اصحابنا عليه ولزوم المرجح والراجح لولا ولا يخفى ان ذلك في ثبات
هذا الأصل هو ثبوت كتابنا وما جزئياته بغير فيه ذلك لا نقول العلم بها
مستقبل عادة لجواز سهو الناس **٢** مع بل يكفي فيه بالنظر الحاصل من تطبيق
الفتح للجماع على كفايته فقد المعارض لها من الاخبار بجميع ان العمل
بشيء من المعارضين بل بمخالفه محذور الاخذ باحد ما او بل الواجب التمسك
لما امر به الامام في المعارضين فقد المعارض لها من الكتاب المسمى
بردم ما في الفهم من الاخبار المستقيمة فقد اجماع الفقيه على خلافها
على تصديق صاحب الاصل الخبر الذي نقله **٣** وقد شهرة
القدما على خلافها وان كان الخبر واضح الدلالة غير مطلق علم اطلاقهم عليه
فان تركهم للعلم بمثل يورث الظن القوي بوجهه وعدم حجته لوي
من الظن الحاصل بحجة الاخبار وان كان الخبر واضح دلالة واشهره كرايتي

الظن بعدم الحجية ولو كان في ذلك خفاء بحيث احتمل انهم لم يقطنوا بالادلة
لو كان الخبر مما احتمل عدم اطلاعتهم عليه كان يكون جزءاً من حديثه عند كونه
غير مظان الحكم بعيداً عنها **٤** بل ذلك فلا يوجب شهرة المتأخرين وهذا
كان شهرة المتأخرين على المتأخرين لا يوجب وهذا اصلاً **٥** كونه
مطلوب الصدق ولو نظن ضعيف ووجه اشتراط اجماع الاصحاب عليه
فانهم بين قائل بعدم حجة الاحاد وقائل بحجتها وعدم حجتها غير منظور
الصدق عند الاول قد والآخر بين اخباري قائل بكونه معلومة الصدق
وعدم حجيتها عند ايضاً واضح ومجتمد وهو بين طائفتين المتأخرين **٦**
المؤرخون للاحاديث الى الاقسام الاربع المشهورة واشهرها الطعن
بالصدق هو الطعن السبب على تنوعهم والقدر ما الذين لم يشتهر منهم
هذا التنوع وهم اربعة فالتوليد باشتراط صحة الحديث وهي عندهم كونه
منقطعاً مع الوجوب الظن بالصدق وبؤاية ايضاً ما اشتهر من غير الجرح
من الرجال من العدل وتداولهم علم الرجال والتخصيص في بعض الاحاد
المتقدمة من كون الخبر من صادق او من النفاق ثم ان اعتبار هذا الشرط انما
هو لولم يخصص العنوان باخبارنا ومنه انما في تلك الكتب المعبره وما
فلا يحتاج اليه لولا ان اجمعها مظنونة الصدق ولاجل ذلك لا نقول بعدم
الاحتياج الى ملاحظة احوال الرجال بالنسبة لما في تلك الكتب
علم العلم بصيق الراوي لاية البناء والظن كفاية التبين الظني كفاية اوجه
قدما وحديثنا يعلم من سيرة ائمة في العمل باخبارنا ومنه يظهر عدم ترتيب الغلظ
على ذلك الشرط بالنسبة لاخبارنا بعدا المعبرة من احوالنا لانه لا سبيل لئال العلم
بصيق الرواية هذا الزمان وغاية ما يستفاد من علم الرجال هو الظن والمصلحة

الاعتناء وذلك ذكرنا في كتابنا في دليل على اعتبارها تلك الآحاد
 او مطلقا من غير ما ذكرنا من الآحاد وان لم يكن ذلك تحت احد الذي
 استنادا ولكن قد يصير جهة ان يخرج على الاحوال لمصلحة النبي ^{عليه السلام}
 تبوت الاجماع على عدم جبرية مثله ولا يجاب بالبرج والموجع الموجع ^{للمعنى}
 وجوده في احد اصول العقيدة وكذا يكون جبرية تبوت السنن ^{المكبرها}
 كظاهر المعروف بينهم من الشائع في اوله السنن وادعى الشهادة ^{عليها}
 منهم الشهيد الثاني في الرد عليه وشرح الدواية وشيئا باليهاب ^{في}
 وصرح في عدة النسخ في لفظ الذي الاجماع عليه في قوله في عدة النسخ
 المستفيضة من الصحاح وغيرها المصروفة بان من سبع شيئا من ^{الاجماع}
 على شئ فضعف كان له اجرو وان لم يكن على ما صح ومن ادعى
 احكامها للاجماع وهو ينطبق على الاول والاتفاق المتخفف من قول
 المعصوم على امر مطلق او اثبات اتفاق جميع العباد في عصر على امر واحد
 اتفاق جميع على الرجعية على امر في عصر والاول هو الاجماع عند جماعة
 من محققو المشايخ ولا يشترط على هذه الطريقة اتفاق الكل ولا ^{في}
 مجهول النسب ولا يصح على المصطلح النسب ولا مجهول النسب ^{في}
 السيد وقابلية ولا يشترط عند مخالفة المعلوم ان لم يقع في موافقة
 النبا في ولكن يشترط عدم مخالفة مجهول النسب ولا يشترط ^{في}
 والثالث عند بعض اصحابنا والسبب في الشيخ ابيهم والآخر في ^{العلم}
 وبهذا عندهم لم يصح العلم في الوعيد ولا يشترط عليه وجود المجهول
 ويقدر فيه المخالفة طسوا فانتم في المعرف او المجهول ^{في}
 على جهة ما عايناهم عدم وجوب الجبرية عند الخاصة بغير فهم التمسك

الكشف عن راي المعصوم وذلك على الاول ظاهرا لا نهج وطبيعة الاجماع وكذا
 على الثانية لانه وحسب الارواح له اذ من اجتمعت جميع العباد يكون المعصوم
 منها رايهم وشيئا الثالث الولايات القليلة الدالة على ان الامام يجب عليه
 رد الامر وان تقف على البرية وابطال قول المظلمين واخراج ما في حل
 في الدين فاذ لم يظهر خلافهم علمنا ان اتفاقهم حق وان رضى ^{واجمع}
 انه يمكن النزاع في الكشف على الاولين وان المكن فاعلموا في العلم للاجماع
 واما الثالث فقد رده المآثر وقالوا بعدم كونه كاشفا لعدم تمامية
 دلالة تلك الاخبار عليهم بوجوه كالادلة التي ذكرها العامة فاعلموا ^{في}
 وقولك ثم النافون للجبرية للاجماع اما يقولون بحجته على طرفية ^{الحال}
 او العامة والاول اما يكر وجود المعصوم في كل عصر والاطم من
 في علم الكلام او يقولون به وهو طائفة من الاخباريين وفيهم من ^{يتم}
 سلكوا انما يوجب العقل في المراتب حيث انهم في العامة محجوبون
 بالاجماع ويريدون ^{اجتماع} العقل مع قتل النظر عن كون واحد
 منهم معصوما وجعلوا سبب حجته نفس الاتفاق وشاهدوا
 الاصوليين في الخاصة بالغير ذلك وادعى السننهم اعطى الاجماع
 فاشتباه الامر ودعوا انهم ايضا بذلك وانما راد العامة فشنعوا
 عليهم ونفوا حجيتهم ولما لم يمتنعوا في الاخباريين فهو السننهم
 عن ذلك المقال واقتصر على الرد بالناقشة في ايمان العلم به

وبما أنه لا بد من إجماع على ما يطلق عليه اتفاق
 جميع علماء العصر واتفاق جميع الرعية والاتفاق العاقل
 عن قول المعصوم وإنما دعوى الثبوت أما ينكر ثبوت الأول
 أو الثاني أو الثالث أما الأول فهو بين منكر لثبوت مطلقا
 ومن الغيبة وانتشار العلم في ثبوت العلم بهذا الإجماع
 ثلثة أقوال الثبوت مطلقا وعدل ممكن والتفصيل وهو
 صحيح كثير بل هو محط كلام كثير من الأخباريين على
 المجتهدين حيث راد المحذور على جهة القدر في مجموع
 الاختصار دليل الأول أن إمكان العلم به وحصوله بل الجي
 وإن تعسر تفرده في تفصيل طريق حصوله فإننا نعلم قطعا كثيرا
 من المسائل أنها قول جميع علماء الأمة مع انتشارهم في قول
 علماء الإمامية أظهر والمخالف في ذلك مكانا فإننا نعلم قطعا
 أنه ليس من ذهب أحد من المسلمين تحليل الزنا أو إباحته
 والثلث أن من لاحظ شدته اهتمام على اتفاق ثلثة أقوال
 وظبطها وبذل جهدهم في نقل الخلافات بأسرها وبذل
 في المسائل النادرة قد نقلوا الخلافات الشاذة وراى أن
 كل من آخر نقل قول من سبق عليه وكل لاحق ضابط رأيي
 فقد مره وعلى ذلك جرت عادتهم بل لم يالوا جهدا في نقل خلافات

اتفاقا لو اقتضى وسائر العلماء ومع ذلك يقع في السنة ثلثها
 وثلثها ما لم يجر من ثلث لم يجر من ثلثها خلافه أو الحكم من ثلثها
 كمرحاة الإجماع يستأمن قولهم إجماع العلماء لأنه لو اختلفوا لم يقطع بأن
 من حجج علماء الإمامية وليس منهم قول آخر أن لا نذكر من حصول العلم
 بالجماع لأن اتفاق العلماء منهم وكذلك ليس بالعلم بالشيء بالجماع المذكور
 ولا في كل سنة ولا في كل عصر وإنما ذكر من من في خطبته العلم بالجماع
 حسب ما ذكرنا من العلم باتفاق فخرج أن إجماع العلماء ليس من ثلث
 أقوالهم وذكر خلافهم فلا بأس بتبينه ولكن لا يجنبان إجماع علماء عصر
 المختصين بالعلم أنه إجماع في خبر الشيخ جده حيث إن غاية ما بيننا ذكر
 هو العلم بهم وقبول الدين من عالم بقدر قوله ويدين وثباته وخلافه من أرباب
 الأراو والحنابلة الرابع والاول أنه عروفا المختصين بثلث العلم
 باتفاق جميع العلماء الرعية من حيث كان يترقب من العلم أو أن جميع
 أنوال جميع العلماء من غير شائهم بأن ما علم به من أرباب المختصين لم يجر
 ما وجد فيهم ووزنه وحجج الشافعية في قول بعض أنوال في بعض الكتب النادرة
 الموقوفة لا يجرى ولم يجد فيهم من غير شائهم من أرباب المختصين ولا في بعض الكتب النادرة
 في قولهم أن اتفاق كثير منهم في قولهم ليس إجماعا حقيقيا ولم يدينوا أنفسهم

خاتمة من الطبقة الاولى ولو كان نادرا كانت لا يتبع في العلم
 يكون قولهم قول الامام ثم نقل الكلام الى الثالث والاربع الى ان
 يدعى البناء وهذا وجه اخر لتخصيل العلم فان من يتبع ابواب الفقه
 وتفحص كتب الفقه ونظرية اقوالهم وشاهد في اسامهم وقولهم
 وطريق استدلالهم مختلف المنابر متباينة المسالك ببعض
 جمع منهم على طريق ومنهم في اكثر المسالك فلهذا بوجه خبر مختلف
 الاوجه فلهذا وقع ذلك فاذا وجدتم بعد التحقيق في حكم بقولكم
 العدة ان هناك ارجح بوجه حصول مدعاهم بقول سيدهم ثم اذا ختم
 مدعاهم ووجدوا خلاف مع ادعاهم في نقل الخلافات وسرهم في فهم نقله
 المحتمل من نصهم الظاهر وقد ينطج غاية الاصلح اذا ختم مع ذلك مدعاهم وروى
 خبر او غير ضعيف في احد الحكم ومنه وقت السمع خلاف اخر لم يذكر
 العلم بالاجماع بهذه الازمنة ان مرجح في كتب الحكماء في اكثر اقسامها
 انه لا شك فيه وليس ضروريا ولم يوجد مدعيه في الاجماع دليل بل لا يمكن ان يتم مدعاه
 الا بالافتقار الى سبب او مركب لا يتحقق في مرجح او في دراسة الفقه والتفكير
 متكررا فيقال قائل الجدل
 الاول الاجماع المنقول ليس بحجة عقيدة
 اكثر للاصل ان لم يعم الفرض والادلة الدالة على صحة العمل فليس بغيره

بعضهم

المعتمد لافادة النقل وهو حجة ولا بد البناء ولا بد من كسائر الاخبار
 عندل على حجة ما يدل على حجة ما ويضعف الاول بمنع حجة النقل
 حكم كما ياتى مع ان يكون الاجماع المنقول مضطرا للنقل فكم فان
 خبرنا لما عرفت نارة بعدته في الحق اخر يحل الى العقل وبالشك
 الى الحدس والاول انما ايضا النقل لبعده الخطا فادعوه في الحق واما الثاني
 فلا يقيد بالكثر الخطاة البهال هي العقيدة ولا يحصل العلم بحكم
 كبحر من غيب من الغوام يمتد تخلف ولا يحصل خبر الف من الحكماء ووجه
 العقل فيقولون ثم الخطاة في الحدسيات لو لم يكن اكثر من عقيدة
 ليس نقل من غير اية لا يجب على ولا شك ان الاخبار بالاجماع
 مسته الى الحرسية الا انما الكشف انما اتفق الكس فلا يحصل
 منه نقل سيما مع ما فيه من جمل الخلف في المسالك اكثر الاجماع المنقولة
 في اكثر من المسالك بل بوجه قوي يدل على اجماع على خلافه ومن العلم بالخطاة
 في الكشف في بعض خلافه والامتناع الدار ان يجد حجة العلم على
 بعض الطرق الاخر سيما مع التصريح بجمع من لا يوجب لعدم اراة للعقل
 المستطوع في اكثر الاجماع المنقولة بل الظاهر ان المدعيه في جرحها
 التي نقلت وحاصل حجةها يحصل القدح في سائر الدلائل
 لانه انما يجوز اربعة في موضع الاطلاق في مواضع فلم يكن كذا في غير

في القرآن وبما ينشأ من حاله من العلم انه حرام بعينه وبما كل شيء فيه حلال وحرام
فهو ذلك حلال وتخصيص الاخر اذا كانت الشبهة في موضوع الحكم جلية وبما
عن الكل بانها تدل على نفي الحرام مع عدم العلم بها واخبار التوقف في الشبهة توجب
العلم بوجوبها بخلاف بل لا يرد وبعدم ذلك اخبار التوقف والشبهة ثانيا كما
ثانيا اخرج التوقف بظواهر مخصوصة بين ان حصة الاخبار في ذلك على التوقف
عن القول والافتراء بغير علم والتوقف والكف شيئا يعلم وعلم التوقف عند
الشبهة مطعون كما يكون الامور ثلثة حلال وحرام وبين وشبهات بين ذلك
يجتنب عنها وعلى وجوب الاحتياط وعلم ان كل شيء في الله سبحانه كما انه
به الرسول ومنه وكيف يمكن الحكم بأصل البرائة والجواب اما من الاقسام الثلاثة
الاول فبما كل شيء في الله لا ينشأ من حرمته معلوم الحكم الحارم من جهة اختيار
الفاصلة من غير محال يعلمون ويرفع عنهم الا يعلمون وكل شيء هو الحكم الحلال فيشال
كما قيل لا يمان المعاضضة بالمثل بل بالصف الرابع في شيئا الا احرم وهو المحرم بل

كل ما لم يرد في القرآن فكله حلال ولا يفسد به منه سئل ولكن يقع الحرام في ان احب
الطريق او التماسه في ذلك باب في احوال الامور وكيفية التصرف في الامور
بالامر المطلق فان موضوعه كل الامور الحلال والحرام في احوال الامور
باب في مطلق ما لا يعلم او الشبهة فيجب فيها من العام في الامور التي لا يعلم
منها ان الحيا القسما الاول والثاني والثالث والرابع والامور التي لا يعلم
لا يمتنع في الواقع في الحكم الراعي ما هو متحقق في الامور التي لا يعلم
وتم يقولون يجب تركه ومع ان اشتهار قسمي الثانية والثالثة لا يمتنع
لاقتناع في وجوبه ولا في تركه فيجب في الامور التي لا يعلم في الواقع
في الكتب المبسوطة وهذا هو الجواب في القسم الرابع وهو علم الناس في الامور
الاشياء على ان الحكم في الامور التي لا يعلم على ان كل شي كان له حكم عليه
سئل ولكن ليس مولاها الا ان الحكم في الامور التي لا يعلم على ان كل شي كان له حكم عليه
فيجب الفحص عما يوصل اليه وكذا لا بد من علمه في الامور التي لا يعلم في الواقع
تكاليف بما لا يطاق بل هو ممكن منه فلا بد من العلم بالاشياء التي لا يعلم في الواقع
علم يوصل اليها في الواقع باب في وجوب الفحص في الامور التي لا يعلم في الواقع
الشيء من حيث كونه غير معلوم الحكم بنسبته وان كان يكون في حيز حيث انه في حيز
الذي لا يعلم حكمه غير ذلك مع ان الامور التي لا يعلم في الواقع في الواقع
لا يمتنع ان يقال ان الشبهة في نفس الحكم والامر موضوعه في الواقع
الحكام في الامور التي لا يعلم في الواقع بالامور التي لا يعلم في الواقع
بالشبهة في الموضوع ويقال له الشبهة في الطريق فيكون في الواقع

الحكم معلوما واشبه موضوعه مع ان يعلم حيلة الشئ وحرمة اخرى وشبهة
انه بل هو من افراد الاول او الثاني والتحقق في تحقيق ذلك في الفروع
اول منه في الاصول المقاول الثاني في اصل في الوجوب فيما كان
محملا له وقد نقل جمع اجماع جميع المجتهدين والاختصاصيين عليه
ويظهر الاجماع لكل من جاس خلال تلك الدوائر فهو الحجة فيه
الدليل العقلي المتقدم وكثير من الايات والاختصاصات السابقة بل جميعها
اذ كل ما يحتمل الوجوب في كل ما يحتمل الحرمة فاذا ثبت حرمة تركه في كل
الوجوب ايضا وقد يستدل ايضا ببعض الاخبار الدالة على احصاء
الواجبات في الامور المخصوصة الثالثة في اصل في الاشغال
الذم بحقوق الناس وهو ايضا مجمع عليه والدليل عليه مع استلزام
اشتغال الذمة وجوب احوالها وذلك بتكليف يصح تنبيه عامر في الايات
والاختيار ويدل عليه اكثر الاخبار الواردة في بيان احكام الفحوص
ايضا الرابع في اصل في الاستصحاب والكرامه وقل من تعرض له في
الا ان الفقهاء يتسكون به في الفروع بحيث يظهر منهم اجابتهم عليه
فهو الحجة في المقام مضافا الى الاخبار الاتية المختلفة للاستصحاب
وان الاستصحاب والكرامه المطبق فيهما هو المطلوبية عن المكلف فيخلق
الطلب بل هو اطلاق المكلف غير معقول نعم اللانم عليه الفحص
والمفروض عدم الاطلاع بعد الفحص اللانم باب في الاول
يشترط اجراء الاصل ان احد ما استوعب الواسع في الفحص عن الادلة
فلا يجوز قبله الاجماع القطعي في الضرورة ولانه لو لم يلزم اختلال

الشريعة وقوله سبحانه فاستلوا الهدى الذي كنتم لا تعلمون وسائر
 ما ورد في القرآن بالسؤال والنفقة وطلب العلم والرجوع الى الاحاديث
 وروايتها ولا اختصاص بهذه بصورة امان السؤال والنفقة والطلب والرجوع
 يكون اخص بالدلالة الاصل فيجب تخصيصها بما هو من هذا الظاهر ووجه عدم
 جواز تمسك العلم بالاصل حيث انه لا يعلم مظان الدلالة وكيفية الدلالة
 ووجه عدم معذورية الجاهل في نفس الحكم لولا علم اجمالا بوجود احكام
 ما في الامور ان الاصل لا يعارض دليلا مع ان معناه يكون مما لا يعلم ثم ان
 الفحص اللازم بل بالقدر الذي يحصل معه العلم بعدم دليل يتمكن من
 الوصول اليه او يكفي الظن بذلك بعدم دليل يمكن ان يصل اليه مع القدرة
 الميسورة من الفحص في ذلك الوقت الحق الاخير اذا لا يثبت من الدلالة
 وجوب الفحص ان يدغم اما التثنية الاول فظا وما البوابة فلتحقق
 السؤال والطلب والرجوع بهذا القدر من الفحص مضافا الى
 ان الاولين مستلزمين للعصر والمخرج بل الاجماع على اختلافها
 وثانيهما عدم كونها مستلزما لثبوت حكم اخر يتقيد باصل مستلزم
 لثبوت مانفاه الاصل الاول اذا اعمالها معا فخرج جميع المتشككين
 واعمال احد هما توجب بلامرح وقد يقال باشتراط عدم كونه
 مستلزما لحكم مخالف للاصل الاخر مطلقا او موقفا اذ يعمل فيه بالاصل
 المستلزم دون الاخر ولا يلزم من جميع بلامرح لاندفاع الاصل
 الثاني بالاول دون عكسه ومن المتأخرين من اشتراط ان لا يكون
 في احوال العبادات ايضا لان اشتغال الذم بالعبادة فيجب فلا يصح

في الترتيب

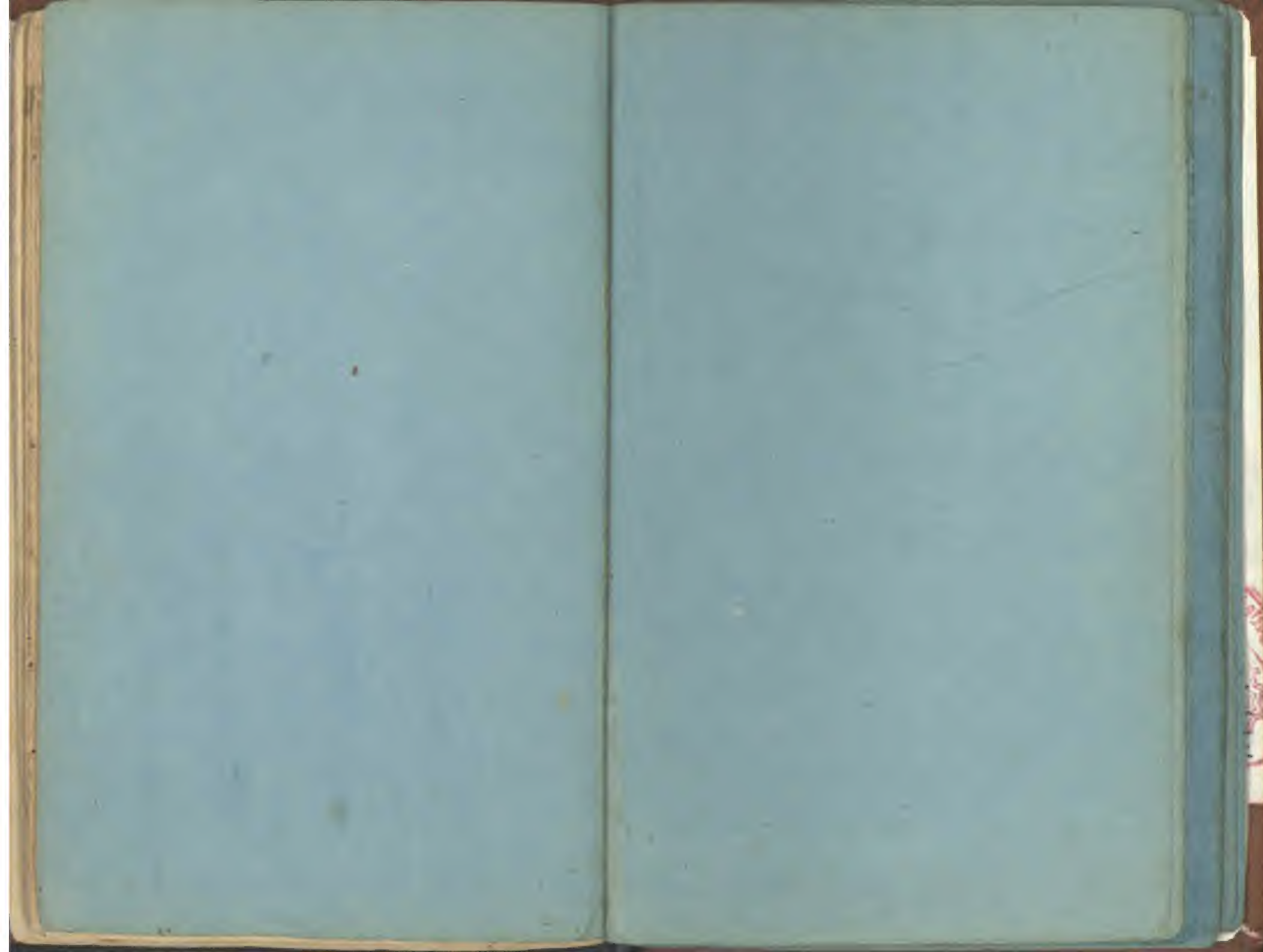
وهو
الاصول في العبادات

الا باليقين ولانه معارض باصالة عدم كون المركب من الاجزاء المعلومة
 فقط هو العبادة المطلوبة وكان المكلفات التي منها الفاظ العبادات
 لتوقيفها لا تثبت بالدليل العقلي الذي منه اصل عدم ورده الاثر
 بل قيل انه لا خلاف في جواز اجراء الاصل فيها فانه ليس في كلام الاول
 والاخر ما يظهر منه خلافا ووجهه بعد ما عرفت من اصالته لغير الحكم
 فانه كان معنى اصل عدم الحكم ليس عدمه في الواقع بل عدمه في
 حقنا كذلك المراد من اية البرائة في حقنا والمراد بكونه جزءا في حقنا
 وجوب الاتيان به او استحبابه في ضمن العبادة والاصل عدمه
 او نقول ان الوجوب والندب وصف للزم للزم وبفهمه ما ينبغي للملزم
 ولما ادلة المشتط فيجاب عن الاول بان الاصل بعد ثبوت حجته قائم
 مقام اليقين وبان العبادة المطلوبة يعنيها قد علمت البرائة منها
 واحتمالا لا يستدعي اليقين بالبرائة مع ان من الاجزاء ما يحتمل ان يكون
 زيادة مبطل للعبادة وعن الثانية مع كونه جاريا في المركب من المجموع
 ايضا بان الموجودات من كل يحمل كونه غير العبادة المطلوبة بحتمل كونه
 من سببه الاصل اليها على السواء الا ان مراد بالاصل اصالته علم تحقيق
 العبادة المطلوبة فيرجع الى استحبابه بغير الزم وقد مر جوابه وعن الثانية
 بانه يصح لو اريدت في البرائة الواقعية واما لو اريدت في البرائة في حقنا فلا
 لان المنفعة من الحكم وبواسطته ينفع البرائة في حقنا كما في اشياء مطلق
 الاذن وفي الوجوب فيما امر به الشارع عنه من لم يثبت عنه كون الامر
 للوجوب الثاني في اعلم ان الاصل هنا بمعنى القاعدة لولا الرجوع لغير
 ان القاعدة او الرجوع كذا او بوجه من المعنى يستعمل في كل لغات كليا
 فيقال ان الاصل في القاعدة او الرجوع بحسب الدليل كذا ومنه اطلاقه على

الاستصحاب بالوجود والعدم وانما يجعلون جميع الاحكام أصلا ثم يتفحصون
عن المخرج وقد يطلق الأصل على الدليل ايضاً فيقال الأصل في المسئلة
ومن الأدلة الاستصحاب ومجملها بقاء ما كان علماً كان ومفصلة الحكم
على ما ثبت في وقت او حال ببقائه بعد مزية حيث بثبوت في الاول
مع عدم العلم بالبقاء ولو تفقد راعى المستحب الماعدم ويسمى استصحاباً
باستصحاب الشيء واستصحاب حال العقل وفوقه جعل العدم على خلاف
الحال الى سابقه وعدمه فانه موضوع في الاستصحاب دون الأصل
او وجوده ويسمى استصحابه باستصحاب حال الشرع وذلك الوجه
اما حكم شرعي او وضعي او موضوع لا حدهما او متعلق له والمراد بالمتعلق
ما كان احد الاحكام محمولاً عليه وبالمتعلق ما كان له مدخلية في ثبوت
الحكم او نفيده ولم يكن حكماً ولا موضوعاً له وكل من الاخيرين اما من الامور
الشرعية والخارجية والمراد بالاول ما كان من الماهيات الجوهرية للشيء
او امور مرتبة على اسباب جعلها الشارع اسباباً لها وبالثاني ما لم
يكن كذلك ثم الشرع مطلقاً حكماً شرعياً كان او وضعياً او موضوعاً
او متعلقاً اما ثبت في الشرع استمراره ابدًا ولا يعلم من يزل اربيع ثبوت
الاعتناء في ما فيه وحال به والحاصل انه يكون معنيين بالاعتناء حقيقة
او يعلم ثبوت في الجملة واما الغير للشرع الذي يكون متعلقاً بالحكم فكل
من القسم الثاني اذ كل ما علم له يزل ولم يتحقق لم يرفع ويومع
اقسامه حجة عند الأكثر وقيل ليس بحجة مطلقاً ومن باب الخبر ان
الجميع في الموضوع والمتعلق دون الحكم وفيه اقوال تفصيلية
ايضاً المذكورة في الكتب المبسوطة والحق هو الاول للاخبار المتواترة

في الاتيان او نحو فان كان الثاني في حكم الاستصحاب للوجود
الثابت لولا دليل على ابقاء الاشتغال فيه الاستصحاب لجمال
الشرع وان كان الاول وهو المقصود ببيانته فهو اما يكون مع تعيين
محل الحكم والثالث في انه هل اليه ويحصل العلم بالبرائة يكون
بالاتيان به ثانيا واصالة الاشتغال مما لا شك فيه للامعاء
القطعي واصالة عدم الاعتقال وعدم الاتيان بل ما هو به بالذات
بما المزيلان للاشتغال الذم او يكون مع التزديد في المحل والاثبات
باجد الامور المرددة ثم التزديد اما يكون باعتبار شرط المحل
او جزء ما بهته لو تمامها والمراد بالتزديد في الشرط والجزء التزديد
فواصل التزديد والجزئية فان كان باعتبار الشرط او الجزء والى
بالفعل بل ونه وشك في البرائة فلا شك في عدم جبهه اصل
الاشتغال لاصالة عدم الجزئية والاشراط وان كان باعتبار
اصل الماهية فاما يكون باعتبار تعارض الادلة او لاجل
شيء من الاسكام الفظية او لاجل عدم وصول التعيين مع
التكليف باحد الاشياء معينة باجماع وغوه او بسبب عرض
موجب للاشتباه كالتعيين او عذرا اخر فان كان باعتبار
الاول فلا حجة فيه ايضا لانه ان كان الترجيح لاحد مما قد لولم
هو الامور به والافتتبت من الشرع المنجية او التاقتوا كان
باعتبارت اخر ولم يكن دليل على الحكم ولا علم حرمته واحد
غير معين منها ايضا ولم يكن المخرج في تحصيل اليقين بالبرائة
فاختلف فيه والحق صحة التمسك باصل الاشتغال فيها لا
عدم تحقق المزيل له فان بعد تحقق التكليف بامر بتحقيق اشتغال

الذي يحكم العقل وهو مستمر في حكم وحكم الاجتماع بل المضرورة الى ان
من يله وهو واحد للذين اما الاتيان بالمحكوم به او تحقق ما جعله الشارع
رافعاله والثالث في الارتفاع انما يكون مع الشك بالاتيان به او في
تحقق المزيل الشرعي والاصل عدمه وهو سبب لبقاء الاشتغال
الذي هو رافع للاستصحاب عدم الاشتغال ومع الادلة لبعض
افراد القياس وتوضيحه ان للقياس اوقا كثيرة ذكرها القائلون
للافتة في ذكرها والمزيد اول عندنا فسمه تارة الى قياس جلي وهو
ما قطع فيه بين الفارق في التاثير وخفي وهو ما ظن به فيه واخرى
الى قياس جلي قطعي وهو ما قطع بوجود العللة المعللة بها الاصل
في الفرع وظني وهو ما يظن فيه بوجود العللة في الفرع ويكون الحكم
معللة في الاصل او يظن الاول مع القطع بالثاني او بالعكس
وثالثة الى قياس اولوية وهو ان يكون اقتضاء الجاه مع الحكم في الفرع
اول ومقابل له وهو ما يكون بعكسه ومساواة وهو ما يكون
الاقتضاء مساويا ورابعة الى منصوص العلم وهو ما علمت علته
من الشارع ومنقبط العلم وهو ما علمت علته من الاستنباط
ومناقض اخر يسمى بتتبع المناط وقد اختلفوا في بيانها والظن
كما صرح به جماعة انه الجمع بين الاصل والفرع يتبع الفارق سواء وجد
مع علمه اجماعية او استنباطية او لا فان قطع بالغاء الفارق
تتبع المناط القطعي وهو القياس الجلي والافظي ولما اتحد طريق
المستلزمين فقبل انه ما يثبت حجة عندنا من افراد القياس
ويظهر من بعضهم اخنصا صحتها كما كان النعت للتعليل للتبع الفارق



ثم انه اصحابنا بعد اتفاقهم على عدم حجية ما عد الظاهر لفظية والحلي والقياس بالطريق
 الاول ومنصوص العلة لتواتر الاخبار على النهج العمل به واتفاقهم على حجية
 الاولين لظهور ما بل بامتها اختلافوا في الاخيرين والحق في الثالث التفصيل
 بان حجة ان كل قياسا قطعي المار والافلا لعدم الدليل وفي الرابع الحجية مطلقا
 سواء كان النزاع في انه اذا كان العلة التامة حكم شرعي بل بحكم ثبتت ذلك
 الحكم في كل موضوع ثبتت فيه العلة اولا او في انه اذا انقضى الشارع على علة حكم
 من غير ضم شيء اخر معها فهل يحكم بها مستقلة ام لا او في ان مثل قوله حرمت الخمر
 لا سكاره بل يدل على ان العلة في الاسكار او بحتم ان يكون المحل مدخليه وخلا
 ان الظاهر من مثل هذا اللفظ بل هو الاستقلال الاسكار ام لا اما الاول فلا العلة
 التامة بل التي لا تحتاج في افتضاها للمحلول لما اخرجنا بهما من تحقق تحقيق
 قطعها واما الثاني فلان جزء العلة ليست علة حقيقة بل بحقيقة المستقلة
 فلا ثبت شرعا كون شيء علة بحسب حمله على الحقيقة وايضا المتبادر من التعليل
 الاستقلال واما الثالث فلان المتبادر من قوله لانه مكر او لا سكاره ان العلة
 في الاسكار فقط من غير مدخلية لخصوص المحل وان شئت قلت المتبادر من مكر
 مكر وتاميك والعرف قوله لا يقول اكرم زيد لانه ابن عمه واذ كان له ابن
 اخر مستحقا لانه مانه ويحوز كون مانع عن ثبوت الحزمة في غير المدفوع بان رفع
 المانع ايتم جزء العلة فلا دل ذلك على كون الاسكار علة تامة فلا يكون له مانع
 او لا تثبت العلة الاسكار ورفع المانع ومنه ذلك يحجه منع كون ذلك من اوله

القياس بل هو مدلول كلام الشارع وعلمه فلا بد من تحليل عبارة العمل بالقياس
على وجه صحيح من ذلك مع انه في ذاته عليه على فرض كونه قياسا وكلاما ما يبين عدم
الحقيقة الشرعية للفظ القياس والقدر الذي ينشأ منه هو القياس المستفيض ثم كان
منصوص العلم ليس من القياس كذا القياس الجلي لان القطع باستثناء الفارق لا بد
وان يكون مستندا الى دليل شرعي ولا ريب في ثبوت الفارق فثبت الحكم في الفرع او مع
يقف الحكم للقدرة المتراكمة فالحال على ثبوت الحكم في الفرع هو الجلي لذلك على وجه ثابت
الفارق ودلالة عليه بالانضمام ومنه يظهر ان مقتضى المناط القطعي ايضا كذا ذلك
القياس القطعي لان القطع بالعلم ليس من جانب الشارع وعلمه فلا يخرج من هذه
الاقسام من القياس وادخلت في باب المفاهيم وسمى منصوص العلم والقطع مفهوم
العلم والجلي ومقتضى المناط بمفهوم في الفارق لكان اوله واحدا هو السرد في عدم
الاشتمال على طريق التسلطين وتماثل بين كونه دليلا للحكم الشرعي
مطلق الظن مرجعه الى احوال حجة الظن وهو في مقابل قول الاخبار في عدم حجة
ظن اصلا والتحقيق ان الاول مغرط كذا ان الشارع مغرط والقول الفصل ما نصبت
اليه المجتهدين من اجابته حجة الظن في الجملة وبطلان المجتهدين حيث هو مجتهد
فان التعليق على الوصف مشعر بعلمية وحقيقة الاجتهاد بحقيقة الرجوع الى المدرك
الثابتة حجة انزاعا لا اجتهادا هو السبب في ذلك الحكم سبب دفعه الى التاكيد
فالاولى ان الظن الحاصل من الدلالة الثابتة حجة انزاعا لا اجتهادا هو السبب في ذلك الحكم
الحكم منها حجة اما حجة الظن في الجملة فلا جماع القطعي وتوقف القطع من الاجتهاد

العلم
الجلي

ادخل

قال دام مجده ان امر الزنا شرط شرع
اراد بالشرط النفس فديانة بعد الشرط والمبرور شرع
نبت التوهم والتفكير المذكور من شرط الزنا في ما ساء الله
ولعلم ان ما يحرم به النكاح امانت وهر علاقة بين الرضو
المراه تحصر في تحريم احد هاهنا نظفة الاطراف بلدا واسطة او بطن
واحدة او اكثر او نحوها من نظفة ثالث كالاخت والقبه
والكاه وبنات اللغ والاخت وغيره بالنظفة بالعلم نظفة الذكر
لان كنه الولد من نظفة الرجل والمرأه كما يدل عليه قوله تعالى
في نظفة اشباح واما ما ثبت وهر عن ابن ابي
فهر يحجب عنه كما يوجب تحريم النكاح موبدا فكذا الوجبه
تفكير النظر لما هو العورة من الطرفين واما الباقي من
بالنظر الاحياء النظر مختلفه فيها لا يوجب كالتعالن للوط
باب المرأه او انها او احدها فان فرادى
غلط او صلح فم عليه موبدا آتية ونسبه واخيه
بشرط ادخال بعض شئ سواء كان كحل من الضلع
والمنقول بان ادخلها فلا ويجوزنا حيا او
سماحي را وجوب استعمال او ناسيا او عابثا
مسماحي الضلع او كاخراعي ما يقتضيه المطلق
ومع ذلك نسبة الفاعل الى المضاف اليه
كنسبة الاجانب في تحريم النظر ومنها النكاح
فان زوطر وجهه الصغير قبل اكال التسع فانظر

المتحقق في ضم الواحد
المستدوم

كالدم والنبت والخبه
وان علت م م م

ادخل

ادخل

ادخل

ادخل

ذلك المانع لها اي اكالا السبلتي غير محرم كيقض البرل والوط
مست عليه موبدا ومن ذلك فتدريج بعض الناصح الى
انها بالنظر الى النظر كالاجنبية وان لم يطلعها ووجوب عليه
الاتفاق عليها ما دام حتى سقط او من عدم الطلاق ولم
اعرف لهذا الحكم سنداً سوى ما يروى من ذلك قوله من
بينها عليه وهر مع ضعف سند غير صحيح في المدعي غير ملاذفه
ولذا ظهر فيه ان المراد بالتفريق منه حر الوط سماع ما ورد
من انه يحرم ما اسماها والاتفاق عليها لان التحريم
النظر اليها مع ذلك سند صحيح للسند المتفق من فاعلها
اكثر فالأظهر عليه النظر ما دامت في حاله سيما اذا لم يبرأ
شهره بل يظهر من عبارته الشهادة الثانية الروضة حيث
قال وهر يحرم عليه وطهانه الدبر والجماع غير الوط وجه
اجود مما ذلك نصيب البعض لما جاز الوط بطريق الاجتماع
باعتدال الوط في الصغير واما اقضاء الاجنبية واقضاء الزوج
بغير الوط او به بغير البلوغ بالنزول ونحوه فان كمال التسع
او مطلقا فالأظهر عدم التحريم ولو شك في بلوغ التسع
فقد ترضيه اصالة عدم البلوغ وسقيا بذكر والظاهر
ورود الاول من حيث الملة فمحم عليه موبدا والادحوط ان يطلعها
ليتمتع بذلك غير شبهة من الوط ووجوب ومنها المطلقة
لما هو عليه فانها محرم عليه اي ومن ذلك فم بالنظر
للا نظر كالاجنبية واما المطلقة فلما يكتفي بغير

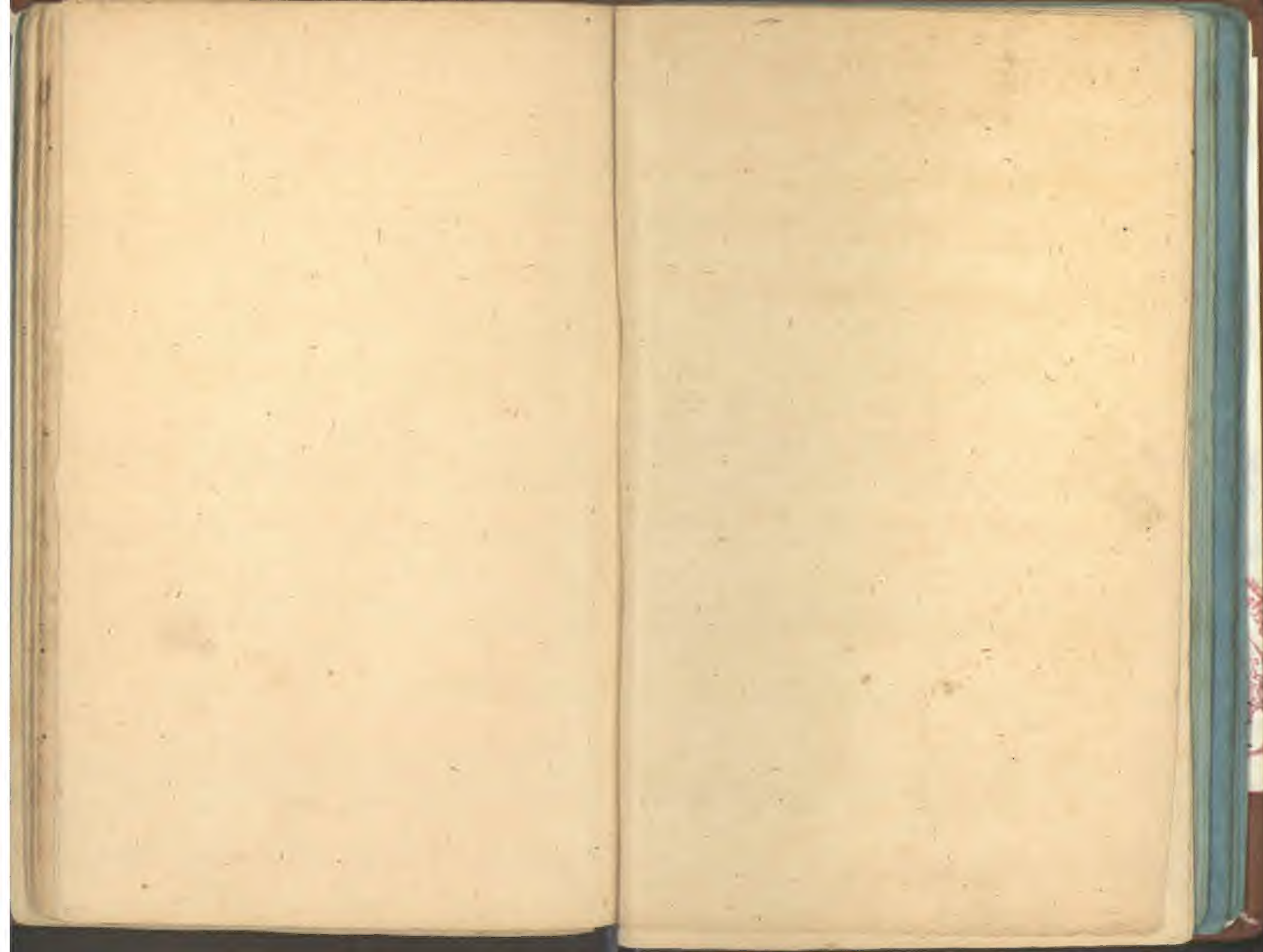
في السليم

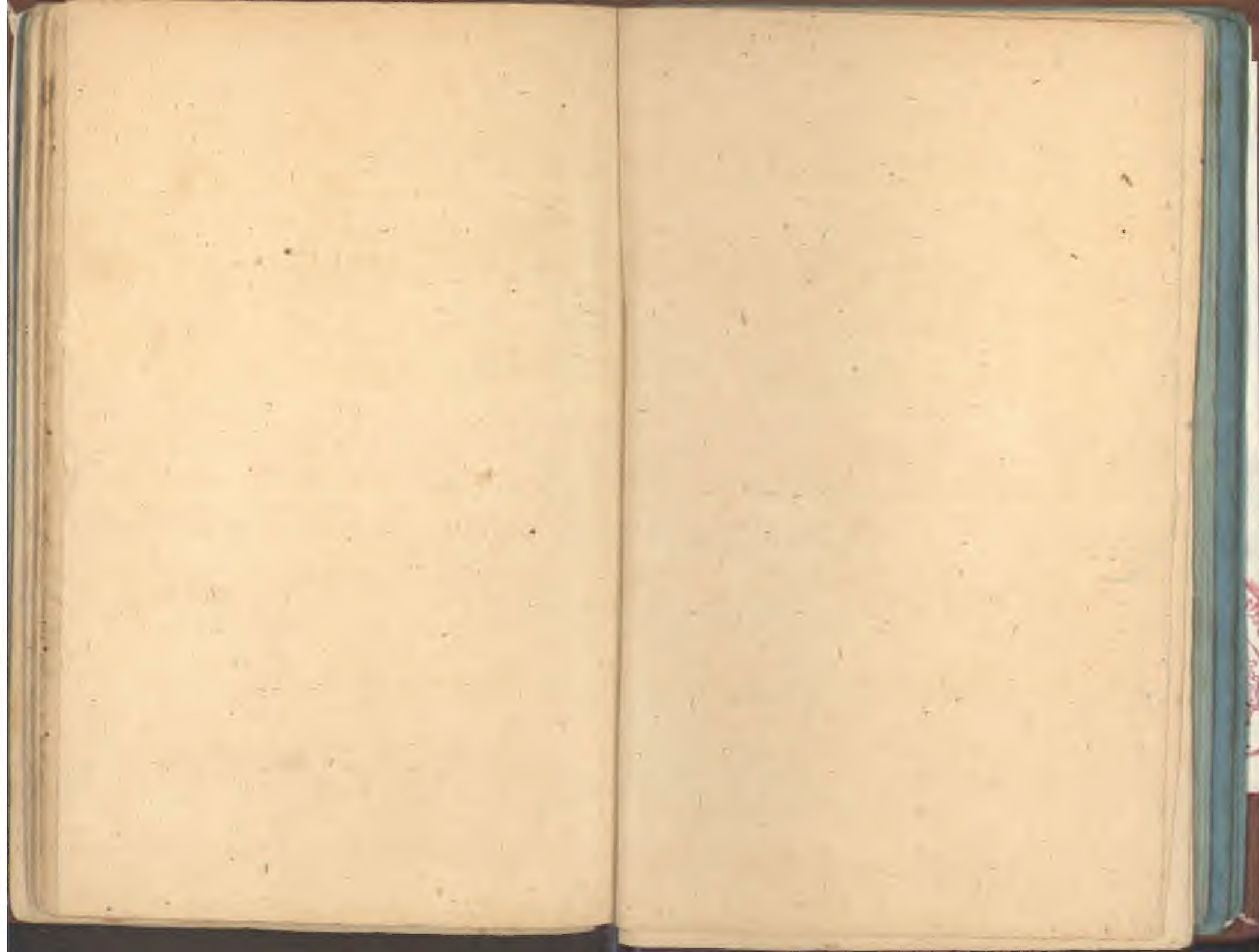
ان النظر الى الاجنبية
بغير الوط وجه
وان لم يطلعها
فان كمال التسع
او مطلقا فالأظهر عدم التحريم
ولو شك في بلوغ التسع
فقد ترضيه اصالة عدم البلوغ
وسقيا بذكر والظاهر
ورود الاول من حيث الملة
فمحم عليه موبدا
والادحوط ان يطلعها
ليتمتع بذلك
غير شبهة من الوط
وجوب ومنها المطلقة
لما هو عليه
فانها محرم عليه
اي ومن ذلك
فم بالنظر
للا نظر كالاجنبية
واما المطلقة
فلما يكتفي بغير

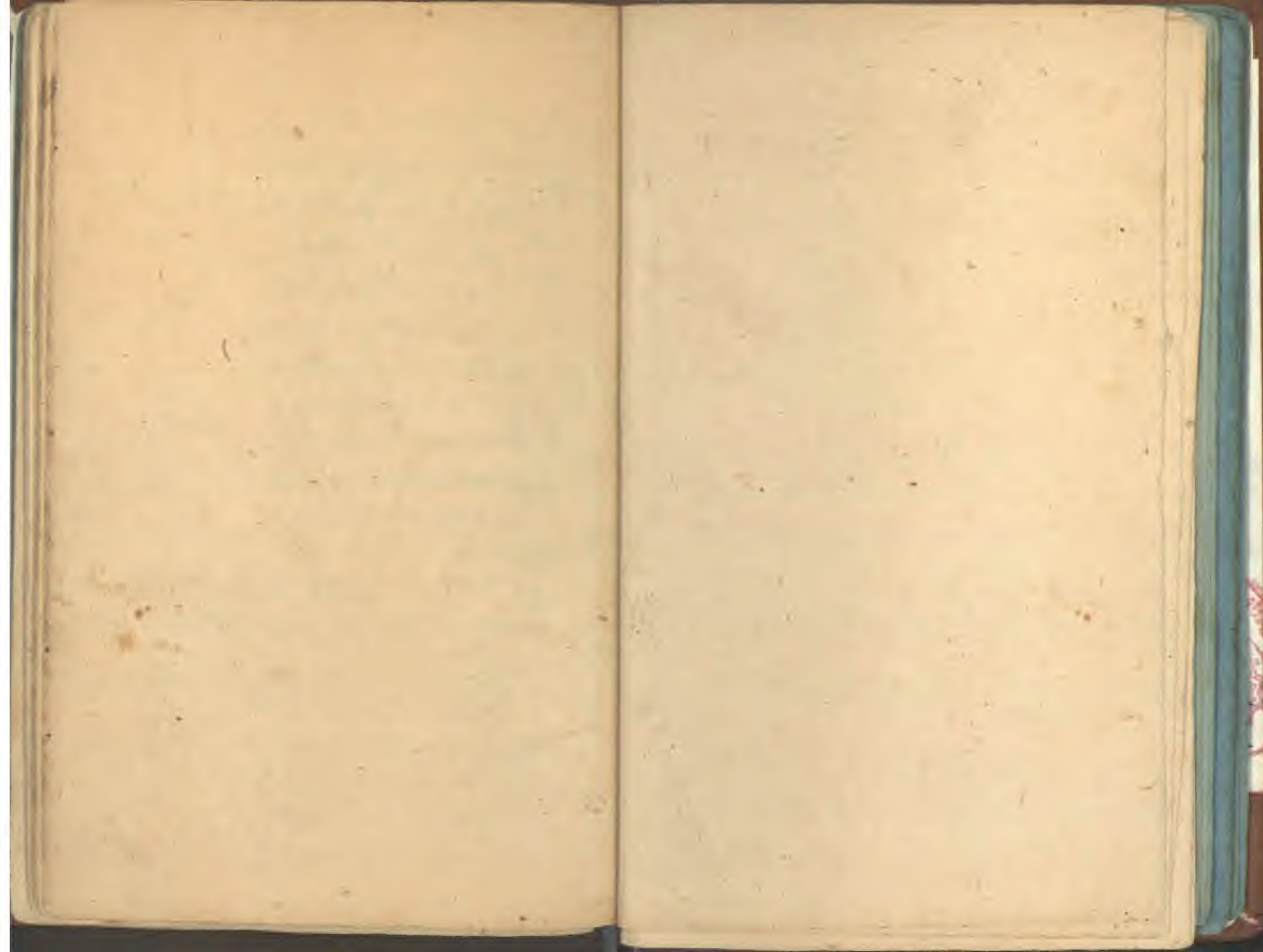
مثله

وجه اراد دام محبده بهذا البيت بيان ان المشتبه بالمحرم
 حكم المحلل الفاعل للشبهة اذا كان غير محذور فلو علم ان له
 البلد الحلاله اخاف الرضاع ولم يعلمها بعينها كاشتباهها بحبس
 نساء ذلك البلد لم يحرم عليه الخلع يجب عليه اللجوء من
 جميع النساء المذنبه كما هو لفظا عليه للمعروف في المشتبه
 العذر المحذور الا ان عبارة قاهره من اراد هذا المطلوب وذلك
 لان الذي يستفاد من فاق الباره المذكوره هو انه ليس
 في المحذور مخوف ان يشبهه بغير المحذور بغير المحذور في المحذور
 ولا يخفى فافيه في العذر بل الدلالة في خلاف المقصود اما
 اوله فلان المحذور هو المحرم المنع عنه مخوف مطلقا واللازم
 ثم المشتبه به غير مخوف اذ لم يكن محذورا وانما ثانيا فلان
 لفظه محذور لا وجه له كراهتها من العيوب ان في محذور
 المحذور يدل بلفظه محذور على لفظه محذور اعني المحذور المشتبه
 منه المحذور او ما رادفه كالمعنى والتحريم كونهما ووجه رادف
 اذ لا معنى لقول القائل ليس في المحرم مخوف ان يشبهه بغيره
 فان المخوف لا لا من له الا وجه كونه للمعذور والمعذور
 السرقة فانه مجوزة السرقة لا المجوزة السرقة ذلك حيث
 تدعو الضرورة ~~لما لا يجوز~~ او كونه في السرقة كونه
 وكلها ما سقوا وان في المقام لا سقاة التظلم من غير
 المحذور بالمحذور

يجوز اقامه مقام
 المحذور بغير
 السرقة







فرج عن النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن جعفر عن الباقر عن فضل
 المرتضى وابنه زهره اجماع الفرق عليه وقال المرتضى في المستدرج
 وقال بعض اصحابنا نعم خرافة سمعهم الله رسول الله
 ذوى القربى لهم والشيء الباقي للغير والى كنى وابنه السيل
 وبه قال الشيخ والرجح في المعتمد روايتان احدهما
 قلنا وبه قال ابو النضر والظاهر والمردى نعم خرافة سمعهم
 قال ان قوله خرافة سمعهم رسول الله ومعه تصحح وسمعهم
 القربى ومعه فهم والشيء الذي في السمع والى كنى وابناه
 السيل في الحديث كاذب وقال مالك تحسب العتمة نقض الخبر
 اللام يعرف فيهم سمعهم وقال بر حيفه يقطع بوثب الزعم سمعهم
 ذى القربى ويعرف الله الذي نعم فيهم انهم حجج القول الملك
 وجوه منها قوله تعالى واعلموا انما نعمتم من الله فان سمعتم لرسول
 ولذى القربى والى كنى وابنه السيل فان اللام للملك
 او اللام لغيره والخطف بالواو يعنى النسخة كى فيهم في
 اللام في السنة وفيه ان قوله اللام في السنة لا يعنى
 الاقتسام باق سمعهم اقول ويكره الجواب بان الظاهر من
 شرفه العبارة هو انى جميع اللام في السنة وانما خلاف
 مقتضاه انما ذكره للخبر المستفيض الدلالة على ان المراد من
 ذكر اللام في السنة بان المعروف من ان التوى انما يخص
 نعم روى الله تعالى بالام بان اصحابنا لا يقولون لا جواب
 من قوله اللام في السنة بل يحكيون سمعهم الله تعالى في حقنا بانهم
 يبدء باللام ميانا في امرهم بنية ويكره الجواب بان مقتضى ظاهر الامة
 ان المعروف في اللام في السنة الا ان للخبر الامة وليس في

سبانه الين

على اختصار الخبر واوصيائهم بعد اسمهم الله تعالى وهو لامة السند
 ثم قال صاحب الذخيرة في اثر الكلام المتقدم ومنها ما
 رواه الشيخ عن عبد الله بن محمد بن المولى عن بعض اصحابه عن احد
 في قوله تعالى واعلموا انما نعمتم من الله قال نعم الله اللام وسمع
 الرسول للام وسمع ذى القربى لقول الرسول اللام والى كنى
 تامل الرسول والى كنى سمعهم وابناه السيل سمعهم فليخرج منهم
 المرفوع ثم سأل في اخباره ظاهره في الباب اقول في الامة
 الظاهر من الخبر في هذا الباب كونه جدا وسبانه اللام رده المجلد
 وانه سبانه المطابق لامة الله تعالى وسمعه بعضنا سبانه او دلالة
 خبره على الاخبار في فهمهم منها اخبرناه وليس للقول اللام حجة
 سوى ما فهم من دلالة الامة المذكورة عليه بان المراد من قوله
 فان سمعتم لرسول الله ان رسول الله سمعهم كانه قوله وارسوله
 احق ان يرضوه او بان الاقتناع بذكر اسمهم تعالى في جهة التميز
 والترك لان الامة كلها له تعالى او بان المراد منها ان من احسن
 ان كنهه مستجاب الله في فعله لا غير وان قوله تعالى ولرسول الله
 القربى الامة انهم من قبل التخصيص بد التخصيص لانه الوجه في
 غيرنا وفي الخبر ظاهره واما الاخير فهو ان كان محله قريبا للام
 رده الاخبار المتقدم وغيره ايضا فالامة لامة الله تعالى في حقهم اللام
 وكلمة اللام في حقهم فليخرج من البحث الرابع ان وجوب هذا التسمي
 لم يسقط كذا ولا ينافي في نفسه وهذه المسئلة من المعركة العظمى
 والعصية الكبرى فان اصحابنا قد اختلفوا فيها اختلفا شديدا لم يمتحن
 شدة في غيرنا وكذا الاخبار الواردة فيها مختلفة ايضا من مضمونها جدا
 اصغر ابا لامة رده وقد انهم لامة من احوال المسئلة

العتمة

شيء المفيد

قال في رسالة من فيها ما يحصل

ولا يملك العقل بسقوط النفس في زفر الغيبة
حكاية الشيخ في المقنع والهاية المبسوط على ما كان عليه وأما
البراج على ما كان عليه والهاية في السرايع والهمز والهميد
في الدروس وغيرهم وأخاره سلا بن عبد العزيز ومن جبه الذخيرة
ثابتها سقوط حصته ووجوب مرف حصص الباقي اليهم
أخاره المحدث الكائن في وجوب المداير ثلثها سقوط مرف
مرف الكائن في غير ما تلي به الخمس وهو خيرة المستقر على ما كان عليه
رابعها أن قسم نصيبه على مرف اليها رافعي مرف اليهم والصلح
والمدار أخاره البزق في الوسيلة وبها فلك قد تعقد على مرف
المقراء الـ ده وغيرهم وإن تولد مرف الفقيه وغيره فافهم
مرف حصص الاضاف للثلاثة اليهم ومرف حصته في المرفاء اليهم
سواء كانت مرف الـ ده او غيرهم وبها كما في آخر الصلح اليهم لم يرد
وجاء في المرف الفقيه ليعرف أخاره جلال الله والدين في حقيقة
في الروضة على ما يظهر في المرفاء اطراف كل مرف وهو مرف مرف
ان مرف الله في شرط الصلح والمدار في المرف والنقص في مرف
شرائط الاجتهاد في المرفاء وسها ما كان عليه الشيخ في الصلح
المقنع مرف الاصحاب حيث قال وبعضهم يرد صله الذرية وقراء
الشعة على كل من الاتحباب ثم قال ولست أذكر مرف هذا
القول في الصواب انتهى ومقتضى استحباب الصلة انه يجوز لها الا انه
لم يبين ان مرف مرف مرف الرافعي في مرفها وجوب
دفعه كما كان في المقنع وشيخ الطائفة في طهارة على ما كان عليه
والهاية في السرايع والهمز ثلثها وجوب غرة ودفعه مرف
مرف مرف المكلف به خافه واخاره الوفاة ومرف
المرف في مرف اخيه ليس له ما حاسب الله مرف ان ظهر والد الوصي

المقنع

انما
او مرف كما هو اليه المرف الى ان يصلح الى صاحب الزمان عليه السلام حكاية
في المقنع وشيخ الطائفة في المبسوط والهاية على ما كان عليه والهاية
والكافي تأسيها وجوب مرف حصص الاضاف اليهم وحفظ حصص
اللام مرف والوصية بها على ما مرنا في هذا مختار المقنع على ما يظهر
في المقنع وحكاية في المختلف عن الكافي حيث قال وأما جاب
ادريس حفظ ما يتبعه اللام المرف ان يظهر فان ادركته الوفاة قبل
ظهوره وجب ان يوصى المرف في مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف
على مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف
المقنع والمقنع في مرف المصطفى في اصحابنا عليه عاشر ما كان عليه
في المختلف عن آخر البراج وهو انه ينفذ في مرف عليه اقول الخمس
ان يقسم مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف
المذكورة فيما ينفذ والثلثة الذي في الامام مرف ويجب ان يحفظ
امام حيوة فان ادرك ظهور اللام فيها اليه وان لم يدرك ذلك
دفعها المرف يولي مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف
مرف ذلك للامام ان ادرك ظهوره وان لم يدرك مرف
بذلك انتهى والفرق بين هذا القول وبين ما تقدم شرط الصلح
في الوصي كما لا يخفى حاشيئة مرف حصص الاضاف اليهم وحفظ
حصته في المرف او الله تعالى حكاية الشيخ في الهية والمبسوط
على ما كان عليه في السرايع والهمز ثمانية عشر في حفظ الكافي
او الله في مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف مرف
مرف حصص الاضاف اليهم اخاره الشيخ في الهية والمبسوط

من سائر الاموال التي تعلق بها ليست باخصص في حيث الولا
 من غير خليف تركه في المنع بخصصها لا يستلزم تركه في سائر الاموال
 كون النطفة من المحرم الغذاء المحرم بغير تركه في الجوار
 اذ غاية ما يدين من عصبه وعاءه ان نفسها قلنا لما كان
 الثالث في ذلك العصبه من اشجار ونباتات حتى ان
 كراهة اكلها في الامم كانت ايضا في الجوار فقلنا في غيرهم
 من الشيعة ومع ذلك لم ينكر كثير من الشيعة افواج الخمس
 منها خوف من سلطان الجوار فقلت انكم تفضلونهم فيها
 للعلم المذكور بغير الاموال فان افواجهم منها
 لم ينكر في من الموانع المذكورة عني انما نقول سائر الاموال التي
 تعلق بها الخمس عند كونها في يد المملوكين اذا صاروا الى
 الشيعة بالمعاطلة او غير ذلك من ارباب النظر ايضا حكمها حكم
 المنع عني ما يظهر من بعض الاخبار وكلمة السيرة المستمرة
 بين العرق الناجية عني انما منع كون النطفة من الغذاء
 المحرم موجبا لحث الولادة عني حد الحجاب الزنا والحد الذي
 الشارع حكم بانقطاع النسبة بين الولد والدوين في النكاح
 دون الاول ولم يوجب في من الاحكام كاجل الامامة وكذا
 بين من كانت نطفته من المحرم وبين ولد الزنا وهذه الامثلة
 تقتضي عدم مساوات الامم في طلب الولادة كما في حديث
 السؤال عني ان لواناج الامم عليهم السلام في طهرهم
 الخمس من كل ما يتعلق به لهم بذلك ان رده الذي يترتب

لم ينكر النكاح بافواج
 الخمس منها بل ان
 ان

تعلق

خلق الله سبحانه من الحيوان والجمادى وذلك لحرمة الزكوة عليهم
 فلو سقط عنهم من الخمس ايضا كما هو المدعى انهم ما ذكرنا ما
 عني ان الاجار والذمار المتواترة من قدر ان عني ان الشيعة
 كانوا يوصلون الخمس في عصر الامم عليهم السلام او الى ولاة بهم
 وانهم في سائر الازمان كانوا يستعملون به في امورهم
 وكانوا يشهدون النكاح في منعهم عنهم وان زوال العلم
 الاربعة المذكورة وغيرهم كانوا يقبضون الخمس في السيرة
 يوصلونه الى من يارهم عليه السلام في المعلوم ان ما كان في
 الاموال المذكورة لم ينكر غالبا من رايته في الخمس من
 المعادن وغنائم الحرب والارباح التجارية فان
 دار الحرب ونحوها من الاجار المذكورة ما رواه الشيخ في
 التهذيب عن علي بن حكيم عن ابن عباس عن ابي عبد الله ع قال قلت
 له ما علموا ان غنائمهم من سائر ما روي عنه وللرسول فقال ع
 هو والله الا فاداه يوم يبرم الا ان ابي جبرئيل عني ذلك
 في صلواته اقول الا فاداه من غنائم الكفار فقلت ارباب
 التجارة قلنا ان لم يخصه فقط فخصه بقوله من ذلك
 اي من الخمس او الا فاداه بما روي المذكور في هذا الرواية ظاهرة
 في سقوط جميع الخمس مطلقا او جميعه من الارباح غير جميع السيرة
 في جميع الازمنة الا انه ينكر القدح فيها من حيث الاستدلال
 على حكمه وهو مجهول ومحمد بن عثمان والشهر رعدم رتبة وكان

في رواية
 في رواية
 في رواية

هذا مضى فالله ما من من اعراض معظم الدماء سببا القديس
 العظمى من هذا مع ان ظاهرا ان التحليل المذكور انما وقع في
 الباطن ومقتضاها انتفاءه فكل زمانه مع انه قد ورد في حله
 في الاخبار ان الزهراء وعليها صلوات الله عليها قد اختلفت
 ذلك ايضا وهو مناف للمؤيد المزمور لانه في تقدير وقوع التحليل
 في زمانا امير المؤمنين وزوجها الزهراء صلوات الله عليها لم
 يبق من نافر عنها من الدماء حتى حركت كبد وارتفعت
 لا سيما في هذا الموضع واستمر التحليل تحت الحجاب في
 لاجل من طرحت هذه الروايات او تأويلها لئلا يرضى عنها
 ومعارضتها للخبر الكثير الذي لا يرد عنه عدم التحليل وانما هو
 الاصحاب من الذين يوافقونها للسر المستتر وانما العظمى
 ومنها ما رواه الشيخ في الاستبصار عن ابي سلمة بن حرب
 عن ابي عبد الله قال قال له رجل وانا حاض فحلت الفرج فخرج
 ابو عبد الله فقال له رجل ليس بك ان يعرض العرائس
 انما لك فادما يشربها او امرأة ترفوها او مائة نصيب
 او تجارة او ثياب اعطيه فقال هذا شيئا حلالا بينهم
 وانما ثوب والميت منهم ولهم وما يولد منهم اليوم القيمة فويلهم
 حلالا ما وانه لا يكفر الا حلاله ولا وانه ما اعطينا احدا
 ذمه ولدينا لا احد يراه وللا احد عندنا شاق وقد روي
 في الهند يسر مع ادلة تفادته في اقران الكيد المفسر والمفسر

الكلام في

ولقد كثر عليك ان المراد بانها دم الكبار به بل ما ثبت الضمير المرجوع
 في قوله يشربها والمراد بالدماء اما الجارية المملوكة بغير نية النكاح ما بينها
 والحرية التي كانت مملوكة فتمت النكاح لكونها جارية او كفارة او
 انقضت بالكتابة او كان احدا بهما او احدا له مملوكة بالتحليل او
 في النكاح في فان المراد اذا كانت مملوكة لدم الدم المزمور
 في حكم الجارية المملوكة للمسلم مملوكة للامام لا يجوز وطئها ولا بيعها
 الا باذنه وماله الميراث فالمراد به الجارية التي اشترى الميراث
 في النكاح بالدماء عمل الميراث في اصل السؤال فان الاله انما سال
 تحليل الفروج وذكر الميراث انما وقع في كلام الرجل الذي
 اراد تفسير كلامه فطلب من النكاح المفسر للمفسر او المراد به
 الامارة او حقه الامارة او الدماء منها اذا كان ما اشترى الميراث
 في النكاح او في المعلوم انه لا يحبس وبهذا الكلام في الفقه في الاخير
 عن الميراث والى الميراث اعطيه قوله او تجارة او ثيابا اعطيه
 فانه يحتمل ان يكون المراد بالتجارة انفس الامه التي ملكها بالتجارة
 والمعاوضة من النكاح او من علم عدم اقراره بغيره او ثمنها او غيرها
 او اذا كان ما اشترى به بالتجارة في النكاح في النكاح وغيره
 وقيل عليه الاخير ويحتمل ان يكون ذكر الميراث وما يولد منه قصد
 التفسير من سبيل الاستعداد لاحيائه هو الميراث فكل
 او كان قد علم المفسر من حال السائل انه اراد السؤال عن جميع
 ما ذكره الا انه لما رأى في جوابه عدمه وتغيره تركه عن اراد السؤال
 عنه كما لا يخفى او انما كان في المفسر عن اراد السؤال ووجهه قول
 المفسر انما لك نصيبه المفسر من ان الميراث انما اراد تفسير ما ظهر من فقط كان الاله يقول

انما اراد ان
 قوله انما لك
 فيها هذا من
 انما لك

في قوله انما لك

ان يقول

في يمينه ان يحل قوله او يرانا الا انه قد عني ما انتقل اليه باحد الوجوه
 المذكورة من كالتحسين في الحاشية وغيرهم فغاية ما يستفاد من هذه
 الرواية كقولنا لا عني هذه الامور المذكورة المعقودة بكونها مستقلة
 اليه من كالتحسين في سائر ما يتعلق به الخمس في ارباب التجارة
 وغيرها ~~في~~ ^{في} الوقوع في الزناح فيها غير ما استفيد من هذه
 الرواية من عدم حليها مع الامور المذكورة بكونها المقام عدم
 حليها من غير المذكورات لان المقام مقام الترسد والاشتغال
 فكأن الالف ذكر كغيره مطلق الخمس لو كان كما يدعيه
 المستدل وبكلمة كان للدلالة على ما يدعيه المستدل ان يقول
 بل قوله فما شئت اخلل جميع الخمس شئت اخلل او ما يورث
 ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه بسند صحيح عن محمد بن مسلم
 عن ابي بصير قال ان اشد ما في ان تسب يوم القيمة ان تسب
 ما بين الخمس فيقول يا رب عني وقد طيننا ذلك شئت
 لقلب ولا دهم ولا دهم ولا دهم ولا دهم ولا دهم ان الالف
 الزيادة في ذكر الالف المرسوم خطها وكما انها رواه
 اجمع فانه قد رويت في فراين مصحح كنية الالف بعد رواه
 يدعوا وكذا في نسخة اللام الراوي في نسخة بعض النسخ
 في وجبة الالف في ان كان تركوا ولادهم كمن لا يهتم
 الف اجمع زادوا في بين الدال وضيم الحج زعمنا منهم ان تركها
 مستند في نسخة ومنها ما رواه الشيخ في التهذيب عن غيرهم
 الكس في نسخة عن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله
 في ان يتركها في ان سألنا فقلت لا ادري فقال في نسخة

وان اهل كان ولا دهم
 في غايه البعث والموت

ومنها ما رواه عنه الاسلام في اصول الكفاية عن احمد بن محمد بن
 عن رويس بن يعقوب عن عبد العزيز بن باقر قال قال علي بن ابي طالب
 عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع ما روي
 اليه فارسل اليه ان ادخلوا اثني اثنين فدخلت انا ووليد
 معي فقلت لابي عبد الله ع ان سألنا في المسئلة قال نعم فقال
 له جعلت فداك ان لم يكن كان في سباه بنو امية وقد علمت
 بنو امية لم يكن لهم ان يكرهوا ولا ان يكلوا ولم يكن لهم ما في اميرهم
 فقلت ولا كثير وانما ذلك لكم فاذا ذكرت ذلك الذي كنت
 فيه دخلت من ذلك فذكر ما روي عن علي ع ما روي في نسخة
 انت في طر ما كان من ذلك وكل من كان في طر ما كان
 من رواية من رواية عن ذلك قال فقلت في نسخة ما روي في نسخة
 الى انظر العترة الذي ينتظرون اذن ابي عبد الله ع فقال ام
 قد خلف عبد العزيز بن باقر ع ما خلف مثله احد قط فقلت
 وما ذاك فخره لهم فقال اثنان قد خلفا ابي عبد الله ع
 فقال احد ما جعلت فداك ان لم يكن كان في سباه بنو امية
 وقد علمت ان بنو امية لم يكن لهم من ذلك فقلت ولا كثير وانما
 احب ان يخلص من ذلك في خبر فقال ع وذلك انما كان
 اليه ما ان ان يخلص من ذلك في خبر فقال ع وذلك انما كان
 اسما فليدخل عليه احد في تلك الليلة الدابة ابو عبد الله ع
 فقال لا يجوز ان يخلص من ذلك في خبر فقال ع ذلك انما كان
 كما نرى ان ذلك ولم يمتنع احد في تلك الليلة فليخلص ولا كثير

في نسخة ما روي في نسخة

ولما خیر ملک ان هذه الرواية هي تقدير سلمة سنة ما وجاز
المراد من ما نرسلنا اليه في توجيه رواية البسلة لم نخرجكم من
كون كثير من امهات اولاد السعة ~~التي~~ كانت في البياض
هذه الرواية وان تضمنت كون اللب في البياض كعرف ان
الامر من مثل زمان غالبا و زمان الامة كما ذكروا فنهى عن التعرض
في الخمس اتمس بمنزلة ذلك هذا وفي هذه الرواية ~~التي~~ لم
ارزقها لم فاجله فان صدر ما يدل على ان الرواية هي سلمة

اباعبدالله عم ان يكلمه في حضرته فهدوكم ملوكا متعاقبا
 ذكر لاه عبد الله ان اباها كان مسيا وظلت عنه الى حقيقة
 لكن رقية ابية مسكر فارقية انه هو صاحب عبد الغفر الذي
 ووسطا كذا يدل على ان ذلك المصنف انه عبد الغفر
 يعرفونه عبد الغفر نفسه وعجزه يدل على انها ماضية لذلك
 اي بالحق والحق قوله نعم انت في غير حال كان في ذلك ذكر
 كان في منزلك يدل على شمول التمدد المذكور في الفقه

المزبور لجميع السبعة الذين كانوا هم اواحد ابائهم سببا للدين
 الجور وعجزهم عن المزبور شعرا بالحقاقي وقد اجيب الخ
 بان ما بعد الرصد بين الدولتين اي عبد العزيز وصاحبه ما كانا في
 السبعة وهو بعد الان غير السبعة لا يتفق استحقاق الاسم
 لذلك نعم لكن الترجمة بانها اعرض عن اخذها في تقدير هذا الامر
 على ان التقدير هذا هو الواجب ان لا يفسر بغيره

التخلص وما أفقر إن أهدأ من
محض طيبه صبا وسع الدغاض عاني سدا
ما جمل له نصا واهنا

ای اختصاص المجلس الرابع
في ذلك المجلس بعد التوزيع

خریطه بمهم التمسیر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على ائمة الهدى محمد وآله
وبعد این کلمات چند که در شرح و ترجمه منقوله مضامین
بعضی از کتب معتبره بین صحیح و کمال جابر شده است
قال دام مجده بعد الذی یاجیه ان اقرب الرضاع شرطه نشر
محرم تزویج و ککله نظر غیر هرگاه او از وجع او بر کند رضاع
شرط خود را موجب نشود و هرگاه محرم بودن تزویج
و ککله بودن نظر لا و بعد از آنکه او از شرط جنس است
از زیرا که مرتب محرم تزویج و ککله نظر بر رضاع موقوف است
بر تحقق شرائط بسیار که تفصیلا آنها بعد از این مذکور خواهد شد
ان شاء الله تعالی و بدانکه موجب است و ایجاب محرم بودن نکاح
میان دو شخص خرد و عاقل و بالغ و عاقل و عاقل و عاقل و عاقل و عاقل
بر قسم است قسم اول اینست که مثل مادر بودن
و خواهر بودن و عمه و خاله بودن و مانند اینها و قسم چنانکه
موجب است نکاح است موجب حلیت نکاح کردن
هر یک بر ماعدای غرض دیگر از جهت مطلقا قسم دوم
است و آن بر چند قسم است بعضی از آنها موجب
ککله نظر است چنانکه موجب محرم نکاح است نه از ککله
نظر و بعضی موجب است هر دو را چنانکه اما بعضی پس

دام مجده

و همچنین دختر
او

چنانچه اول
است

بار دوم

و اما قسم دوم از باب آنکه موجب محرم نکاح و ککله نظر است
در پس از جمله آنها معاویه است نیز داماد بودن زیرا که
نکاح کردن مرد زن را حرام می شود و بر او مادر و پدر او
مطلقا ککله نظر است آنکه آن زن را و پدر نموده باشد و همچنین
خواهر آن ککله نظر است بر سبب جمع نه انشاء و همچنین دختر برادر
و خواهر آن ککله نظر است عدم او و از آنکه ککله نظر است رضاع
شرط استمال آن بر شرائط آنکه که هر مردی که بر او رضاع
رضاع مشتمل بر شرائط است مادر و خواهر و عمه و خاله و دختر
برادر و دختر خواهر رضاعی بر او حرام می شود و اما خواهر
رضاعی زوجه و دختر برادر و دختر خواهر او پس از آنکه
ککله نظر است جمع با عدم اذن چهار قسم است اخیر و بدانکه
هر زن که با یک معاویه یا رضاع حرام می شود است بر شخص
نکاح کردن با و جایز است و هر زن که با احدی از این
دام غیر موجب است حکم اجنبیه را دارد و در حقیقت نظر چنانچه
خواهر رضاعی زوجه و دختر برادر و خواهر پس و دلایل
حلیت نظر از ککله نظر است که رضاعی نکاح محرم اندر است بعد از
اجماع محققان از غیر المتحققین در ایضاح و فاضل مندر در شرح
قواعد معجمه عبید بن زراره است قال قلت لابی عبد الله علیه السلام
انما اینست ککله نظر با کمال الفرح و الحزن الذی فیہ الرجال

رضاع او بر او حرام می شود
بر سبب ثابته چنانچه
مادر و خواهر
و همچنین
دختر

از فرشتی نتوان خامد **نقش** بخت تو کو درک عروس ظفر **نقش** انشمار بلوغ کو درک است
 درشتی دید **نقش** شریک نویسی قدر نویسی که سعادت سجدان حکمت است
 بخت با اقداس شد عجیب **نقش** عیسای اقدس بابک است
 بایتم چو مصطفی میساز **نقش** چکمه چرخشکارت است
 در جهان مالک جهان سخنی **نقش** عارج حضرت مبارک است
 شد عطار و بنطق صدیک او **نقش** چون بخلاق افتاد به صدیک است
 ان کو چون در بشارت ناید **نقش** همی چون در عبارت ناید
 بخت رستخیز پذیردین **نقش** بختی که در علم دارد دنیا عیان
 گفتیم همه ملک حسن سرعانی **نقش** خورشید فلک چو ذره در سایه
 گفت غلظت عائن نتوان **نقش** ارماتو را نجه دیده پای است
 بخت بر پایه دست و درک است **نقش** مستی رجم میر ملت و درک است
 ز بهار مشغله که در سواد **نقش** کاین دست تو مستی دست و درک است
 رحتی بایر که حق و قس است **نقش** معاد بعد از مرگ ز بهار است
 بدان تمهید **نقش** موجودات قائم
 بدان تمهید **نقش** در تبیین دایم
 عرفی شد مستی ان اجتماع **نقش** عرفی نور عدم بالذات ساج است
 به جزوین کلان نیست کرد **نقش** کلان مردم در مکان نیست کرد
 جهان

جهان کلانست و در طرفه العینی **نقش** عدم کرد و لایق زمان
 در باره خود پیدا بها **نقش** بهر لحظه معنی لیس است
 بهر ساعت جوان این لکنه پرست **نقش** بهر دم اندر و حشر و نشت
 درو چیرد و ساعت مرید **نقش** در آن لحظه کسب میرد بایه
 ولیک طامه الکبریه اینست **نقش** که این بوم العبدان بوم دین است
 مالک ملک بقا جز واحد قهار نیست **نقش** قهرش ان در غیر در و او در است
 اوست در نور ظهورش در غیاب این **نقش** و آنچه دریندیش علم عجز نیست
 اندک است بود باشد **نقش** بر تراز ادراک است
ملک حسن ملک مستحق شاد **نقش** بدینش بهار نیست
 یار را در ره سبور نیست **نقش** ضعیف لطف روبرو نیست
 نظر لطف عریان نیست **نقش** گوشه چشم او سبور نیست
 باره کینه در که در نیست **نقش** مستخرج از سبور نیست
 مفت دریا اگر شود پر **نقش** مستخرج جریه کلور نیست
 ماه بهر نیست لاغر زرد **نقش** مهر کرم جستجو نیست
 بهر میده و بهر مری **نقش** انجمن دهنش رگور نیست

نقد کلر و عقدا و ترا . کردوشی لب ز جور صفت

عشق مشاطه ایست حسن مل . کون آینه دار و در صفت
نفو که بانوبت در حرم . طبع هم راه و رفت و در صفت
پهانیست عقدا در من . دهنم مسکنی کد لک و در صفت
بر چه جز حق بود محتاج . در محبت کد و در صفت
محبت جوکان عشق در دستم . نام نه و هم چهار کور و در صفت
به یزبختیست بهشت . ناز هم بهر شست و در صفت
کون رایح الحقیقه قبله من . در بر و جهان بود و در صفت
دم رحمت امد و بسنه . همه عالم کفر فتنه بود و در صفت
کار محبت جور او دایم . کار او نیز چیست جور و در صفت
سخن گفت کور است مدام . سخنش نیز گفت کور و در صفت

در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت
در کفنه و استواریست . شرح احوال تو بهر و در صفت

در بر دم مادم و از نقل جام و در صفت
زان را لطف رخ کجاست و در صفت
زان را ماجر کجاست و در صفت
منم لک در رخ کجاست و در صفت
باز به فشرده کجاست و در صفت
از لعل تو لعلت این همه غوغا و در صفت
جای حدیث لعل . لبش کون کند و در صفت
بامطلق تو طوطی . شیرینی کلام و در صفت

در دمارانیت در مان الغیا . بهر مارانیت پایان الغیا
دین مهر و دزد و قصد جان کنند . الغیا از جور و جان الغیا
در بهر بر سر جانها طلب . می کنند این دولت نان الغیا
خون فاختور و نذر و دوزخند . بر صدمانان چه در مان الغیا
همچو حافظار و در . شب بخوابی و در صفت
کشته ام از غفقه . کونان الغیا و در صفت

سر زلفت که هست ز با کدیر است کدیر کج . بدان رخ عارفی با کدیر است کدیر کج
چه در می خورای قدت از فاصبت باه . شود چون شاخ گل از با کدیر است کدیر کج
خیال قامت محراب ابرو تو بر بند . که میخواند امام او را و کدیر است کدیر کج

در آن بالا و دلف از باغبان صنع حیرانم که چون میوه پرور و شمشاد کاغذ را
نماز من بنیاد احد چهاصل زبان و راغ میجره شوم بر عادت زنا کار کابر ملت

ح خیال قدر زلفت **ب**ست جای در سخن باز
رویت ز غر و افتاد **ک**ا بر ملت کا میر **ح**

سز که از همه دلباز است نه باج که بر سر همه خوبان عالم چون نای
در چشم صفت تو پر فتنه جمله ترکش **ب**چینی زلف تو با چینی بند داده
بیاضی رو و زود و شنی تر است از رخ **س**واد دلف تو تا بیکتر ز ظلمت
از این مرغی بحقیقت شفا نخواهم یافت **ک**راز نو در دهان میبرد بعلو
و باه شد خود داده **ه**ب خضر بقا **ل**ب چو قند تو بر او نیا مهر روا
چرا می شکی جان بود شکسته یا **و** یا که برده کرم بانی زکی ز درجا

چگونه بسته بموایب بیک ناره **ت**ی جو بیژر سیرینی
افتاده در حلقه **م**ور چون تو شکر **ط**وسی
جامی **م**کینه بند خاک **و** در تو بود در کاج

از لعل تو زنده نام مسج **ک**رده چشمت هزار خون صریح
بینم از خط سبز خال سیاه **ه**ر همه نیکوان ترا مزج
ادبیت شور ما خوشتر آری **ک**لنجی منی الملیج ملیح
زائد

ز لعل شهر عجب مرغیت **و** دام کرده ز درشته تسبیح

خواجه حافظ **خ**و به جام چه غم **ک**ه خور دلبت
باه باشد حلال **پ**یش مسیح

اکر بزم به تو خون عافیت مسج **ص**لاح مایه انت کانه ترک صلاح
سواد و بر تو بنمود جاعل الظلم **ب**یاضی رو بر تو بشکند و فانی الا صبح

زمیده ام شده دان سیر در کن رها **ک**ه لبت نکند در میان آن ملا **ح**
بست که بر جاست و قوت روح در **و** جود خای مار از دست لوت راج
کی از کند نور زلف نیافتد لبت **ن**ا از لعل دلا و ز میر چشم نجاح

دعا بر تو چون نوره **ر**بانه حافظ **س**
جامی **م**دام تا که بود مصل **م**ا و صبا **ح**

اری عجب تو ام بدتان قند نای **د**ر کام جام بر لب لعلت شکر تلخ
زندم که در هر زهر فراق توام چنانند **ش**د در مذاق عیش مرا خور و خوب تلخ

از لعل تو سوخت ز غم چاشنی شیر **ت**رسم که ایدت بدان این کجا به تلخ
شیری ملک بنفرد ما نم چه میدی **ک**س در لب چون تو ی نبود در لب تلخ
کرم سوال بوسه شیرین از لب **ن**بود طریق لطف که کو بر جوب تلخ

رویت کلمات فکریه تعلیم از آن کلاب . اگر کسی نداند بدین کلاب تلخ

خواجہ حافظ **شیرازی**
میرا بدارت تو . جای کلاب و قی
ازین بداد لب . شیرینی عتاب تلخ

مهر در موی و در فرخ . بود الفت همچو موی و فرخ

بجز مندی و رفتن بجز نیست . که باشد بخت او در فرخ

سیاه و قمر امانه دایم . بود همزاد و همزانی و فرخ

و نداشت دفاعم همچو کلاب . ز غم پیوسته چون در فرخ

نسیم شک تباری خجل کرد . شمیم تلف عنبر بوی فرخ

اکثر از کس بی بخت . بود میل دل من سو فرخ

جانی **طوسی**
غلام خا . طراغم کینه
چه حافظ . چاکر من و فرخ

حقه لعل تو از جوهران ساخته اند . کلام بر خسته دران ساخته اند

بلطف که نماند بودی پرده غیب . همه از صورت خوب تو عیان ساخته اند

مهر بر صفحه اندیشه کند ملک خیال . شکر مطبوع تو زیباران ساخته اند

عشت بجز در چرخ شربت فوق . درد دندان فراق تو بهمان ساخته اند

خواجہ **فطری**
بسن که جام صفت . حسن تو نیل و لیل
عشق از آن سختش . و در جهان ساخته اند

خدا و جهان

ایده و سواد
نادر

اول پس از جمله افت ممانت و مراد از همان آن است
که بت زمانه و جبه خود در و از انبات ان عاقل باشد و کلام

و لعل نباشد و کلام او محمد الصدق و الکذب باشد پس

هرگاه معلوم الکذب باشد باینکه گفت که ایضا بنتم کلام

محبوب باشد نیز مطلق الذکر که حد بر او تو خود را زنا نودن بادی

نیز بر زوج واجب مرئود و لعل ان ضرورت مشروع

نیست و همچنین هرگاه معلوم الصدق باشد باینکه دلبر

را که نفر کرده است قتل از تمام شدن شش ماه از تصرف

نمودن ان زن زامیده باشد و در این صورت حد بر زوج

لازم است بدون همان و هرگاه معلوم الصدق باشد

و معلوم الکذب در این صورت حاکم شرع امر میکند زوجه

بمان پس اگر اند نمود از ان نیز حد بر او لازم نمیشود و هرگاه

صنیه کارناجی که در شرع مقرر است جاری نمود امر میکند حاکم

شرع زن را باینکه او نیز با زوج ملاحظه کند اگر بگوید حد بر او

لازم نمیشود و اگر انرا بجا آورد از هم جدا نمیشود و ان طلاق و برکات

بنا بر مشهور

و از جمله آنست که در عده از کلمات که در عده از کلمات
 با علم حکمت و درین در عده از کلمات که در عده از کلمات
 و عقد کردن زن در حال احوال و یا عده از کلمات که در عده از کلمات
 صبر و استقامت و در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 و این قول را بابت داده اند شیخ صدوق و شیخ
 شیخ اباج طبر و این براج و این عده و عده و بسیار
 از عده از این و از این اباج و این عده و این عده و این عده
 و سلسله و این در این حکایت کرده اند و از این اباج است
 دلیل شهر و روایات است چنانکه از جمله آنها می بینیم عده از کلمات

حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات

حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات

و از جمله آنست که در عده از کلمات که در عده از کلمات
 با علم حکمت و درین در عده از کلمات که در عده از کلمات
 و عقد کردن زن در حال احوال و یا عده از کلمات که در عده از کلمات
 صبر و استقامت و در عده از کلمات که در عده از کلمات
 حکم اجنبیه را در عده از کلمات که در عده از کلمات
 و این قول را بابت داده اند شیخ صدوق و شیخ
 شیخ اباج طبر و این براج و این عده و عده و بسیار
 از عده از این و از این اباج و این عده و این عده و این عده
 و سلسله و این در این حکایت کرده اند و از این اباج است
 دلیل شهر و روایات است چنانکه از جمله آنها می بینیم عده از کلمات

زود

ازاد

فاعل

ان

بیت

این معانی ب افشار است

اول الخرج جهان باد است

معاملہ اداریس

برخیزد و تاشو

ریشہ بہرگان

بسم غلک

کائنات کی ران بیند از تیر

که تا خوش شود لحم ان الش تبیر

روى عن قلبه رابو قلبه قلبه
لهم بقلوبهم لهما لهما لهما

وضاع المنة بعد الاستطاعة وإنما يكون ذلك بحسبته
 وشأنه وتغلبه على وجه يليق بكبريائه واجتهاده
 لا ينبغي المكافات بحسبته واعتدله بالعجز فيها
 السالك وهي أمور ^{الآثار} الإرادة وهي مشروطة بثلاثة أشياء
 الشغور بالمادة والشغور بالكمال الذي يحصل به ^{بغير}
 المرد فان كان المراد من الأمور التي يمكن حصوله من السالك
 وانضمت القدرة الى الإرادة حصلت المادة وان كان
 من الأمور الموجودة الغائبة فيها حصل وصل ^{الشيء}
 وان كان ذو وصوله توقف انقضى الإرادة حاله
 في مبدئي بشيئا فاسم لإرادته إنما يكون مقادير ^{السلوك}
 باعتبار مقتضية له باعتبار آخر فان طلب كمال
 نوع والإرادة فإما انقطعت الإرادة لسبب وصول ^{العلم}
 بامتناعه انقطع السلوك والإرادة المقابلة للسلوك

يختص باهل النقطتان واما اهل الكمال فادركهم عين
ومزج صلي السلوك الى دجى الرضا انفتت اوارده
ومن هناك قال بعضهم لو قيل ما تريد قلت ان لا اذ
الظان الشوق وهو حاله يلزم فوط الامارة من
بالم الفراق وفي السلوك بعد اشتداد الادارة يصير
ضروريا بعد حصول السلوك اذا حصل الشعور
بكمال النظم وانضمت اليه القدرة ويقضى الصبر على
والسالك كلما امكن في الترقى ان زاد شوقه وفرا صبره الى
ان يصل الى مطلوبه فتمت له الله بفيل الكمال عن شأ
الا فيبقى الشوق الثالث كهيبة ومحا لا يزال يحصل الكمال
او تحصيل وصوله كما لمضنون او محقق ثابت في الشعور
به وبوجه اخر وهو ميل النفس الى ما في الشعور به من كان
ولده لما كانت الله ادراك الملامح اعني نيل الكمال

تجد

والغلبه والغضب والحقد والحس والفجور والاف
في الشرور وغيرها وجعل طاعة النفس للعقل
العلوي ملكة لها على وجه يوصلها الى الكمال
ثم اعلم ان النفس اذا اغتت القوى الشهوية
سميت بهيمية واذا تابعت الفرض كمنضية
سميت سبيعية فان جعلت زوايل الاخلاق
ملكها سميت شيطانية وسمى الله هذه
لجمل في القلوب بل نفس ما هي امانة بالسوء
ان كانت زوايلها قابلية لم يكن ثابتة بل
ثمالية الى الشرائع والى الخير احدى وتقدم
الشرو وتكلم عليه سماها لوامه وان كانت صفاة
العقل العلى بها هامة مطمئنة والمعتين على هذه
المساكنات هو قطع العلائق البدنية كما قال بعضهم

نظرا فاشنت ان مخيافت عن علايق من
 خمس ثم من مدركاتها وقابل بعين ^{النفوس} نظرا
 مرات عقلها فتلك حيات كنفس بعد
 وانزال الموانع المنوي من ضو خاطره
 فكم عين على ذلك انظم هو اضغاف قوي ^{الشرط}
 والعضبة باضعاف حواسه بتقليل الالات
 فكنشوق فان لذلك انواعها في حصول
 الكلام والتأهل مجدعة حصة ذي الجلال
 كما قال ميثاقور من عدوا وانفسكم
 المشي الطفيق فانه اول احتيا حكما
 بكم بالمبدء الاول فانه غير محتاج ^{لغير}
 من المراضة او من الشئ اناله المانع الى الوصول
 الى الحق وهو كشو اعل الظاهر والباطن

بعد النفس

فالبر والناس لم يلجوا نرسفها ^{روح} روح النسي النسي
 تركت الخلق طرا فربها ^{وفنها} واليهت العيا الى الكي اراكا
 فلو قطعتم ^{اربا} اربا فارب
 لما حق القواد ^{السوا} السوا ^{فدين}
 يا ايها هو بر اقرب به جود ^{فربك} فربك فربك فربك
 كقولنا ان اعتبارا بهادوم ^{وانزور} وانزور ^{فقد} فقد ^{فقد} فقد
 عيسى لا يدله ادبلا غ ^{الاقرب} الاقرب ^{عندك} عندك ^{فربك} فربك
 انعام قد تم واح ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 ان نعم عبيدنا فبه معترفون ^{غفر} غفر ^{لنا} لنا ^{فربك} فربك
 نوح خير انراكه به يهوده ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 چون خواشي نوحا ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 ربه قد تم توشت ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 تابشودان ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 بر بالخواست جيم ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 ان خواست ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 ابرهمن ربه عبيد مبارك ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك
 كبريتوشت ^{فربك} فربك ^{فربك} فربك

کوشه ماه در قعر بنامان جلال شود انشت غلبه همه عالم روست
 سلم عیلم که در قاعه که در چشم جوید در قاعه بسو فی مقدسه عیلم
 معراج بایگاه خوشید اجنبی قاعه انرا فی خدیجه الدورانی عیلم
 ملکه محرمه معزز نکره در میان جان مسکن از ادبیت نام او در
 حقه الله تم بعد از شرح انتیابند بلاقه مشهور در این شرح
 در این که او هر که از آن کند روزی هر روز بنوازد جوید بر حال
 و مستقر احوال این سوخت بوی و فراق و کد اخیره بر هم نشانی بود باشد
 نیجایه در کالبد بدنه باقی ماند و بغیر از او در این فراق بیقرار و غمناک
 دیگر مقدار نیست بیکجا خوی این فراق زده همان کشیدها از سفر کفر
 مانع است نماید و یکی از فقره ای و این داغ و بیدار باشی انتیاب بر
 سوزانید نمیدانم چه چاره دارم و چه عید انی که برود و در حال
 هست و ایستار میشود یا بستانی از دروازه خوشی است توانی ارند
 و ایستادن خدا و است که دیگر این بیچاره نمیشد و در آن شکست
 نماند است اما شمه از شام حریف در عرض میگویم تا بداند که چه
 سران

در این که او هر که از آن کند روزی هر روز بنوازد جوید بر حال
 و مستقر احوال این سوخت بوی و فراق و کد اخیره بر هم نشانی بود باشد
 نیجایه در کالبد بدنه باقی ماند و بغیر از او در این فراق بیقرار و غمناک
 دیگر مقدار نیست بیکجا خوی این فراق زده همان کشیدها از سفر کفر
 مانع است نماید و یکی از فقره ای و این داغ و بیدار باشی انتیاب بر
 سوزانید نمیدانم چه چاره دارم و چه عید انی که برود و در حال
 هست و ایستار میشود یا بستانی از دروازه خوشی است توانی ارند
 و ایستادن خدا و است که دیگر این بیچاره نمیشد و در آن شکست
 نماند است اما شمه از شام حریف در عرض میگویم تا بداند که چه
 سران

در این که او هر که از آن کند روزی هر روز بنوازد جوید بر حال
 و مستقر احوال این سوخت بوی و فراق و کد اخیره بر هم نشانی بود باشد
 نیجایه در کالبد بدنه باقی ماند و بغیر از او در این فراق بیقرار و غمناک
 دیگر مقدار نیست بیکجا خوی این فراق زده همان کشیدها از سفر کفر
 مانع است نماید و یکی از فقره ای و این داغ و بیدار باشی انتیاب بر
 سوزانید نمیدانم چه چاره دارم و چه عید انی که برود و در حال
 هست و ایستار میشود یا بستانی از دروازه خوشی است توانی ارند
 و ایستادن خدا و است که دیگر این بیچاره نمیشد و در آن شکست
 نماند است اما شمه از شام حریف در عرض میگویم تا بداند که چه
 سران

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

میشم از بهر مرد و در جعفر صد رقیب بهر کار و همه **معارف**

از حاتم جعفر دید بر قمار و در کار **فی الجمل النبی**

جمل انت و لها من تعرب سج لان حلت عمل الفرد خبره حایة محیة

و کذا اللغات با غیر ترد و معلی بینا و با بعد المومع و او فم فاند

و جوابه اشط جاد م با فافاد با و او بعضی فی غیر مقید و اشک مع مالها

م موضوع حلت و معترنی و جمله مبتدر و جوابه ان م و ما و فرت

فرشته و الخلف غیر معقد و بعید تخفیف و بعد معلق لا جازم و جوا

ذالک آورد و کذا لک تابعه لشر مالک م موضوع فم فم فم فم فم

پیش اول کی از هر رود **موسوی علی السرف** ممر او کز هر بیرون شود

در سفر و م میز کفنی ادا لک و کز هر بیرون شود و ممر او کز هر بیرون شود

روز نیک و دیده ایم از روز کار به رحمت خور و عالم اندر

نزد کار او دست فیکر داشت **حلت** از عدم مایه لوردا

ایسا کز و نوارش و دیده ایم در کشتا و رضا و دیده ایم

بر سرها

بر سر کتوت رحمت برینا چشمه لطف از ما و پشمار

در طفولیت که بودم خرد گاه وارم را که جنباشید او

ان که خود دم شب بر غیش بود که بر او و در جو تکبیر او

خویشان باشی و رفت اندر جو کجوان انوار مودم و اکشود

و عباد کی بعد یای کی بستد کی کی دند در هالی کیم

اصر و نقدش لطف و بخشش **فهره و سیر چون غبار بر تیش**

از بهر لطف عالم را بست **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

فرقت از قمرش اگر استانت **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

تا وید جاز از افش کوشا **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

گفت پیغمبر که حق فرمود است **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

انزیم نان و موه کشت **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

نه برایشه می بود بر کتم **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

چند و در که نه ششم را که است چشم من در روبرو خورشید مانده است

کفر چنان در چرخه شمر و کتب **فهره و سیر چون غبار** انتاب او نواخت

در سبب

من سبب رانگش کوه جاده است. و رنگ جاده حالت شیر بافت است
 لطف بوقه نظار میکنم. هر چه آن حالت و پاره میکنم
 این یکبار در که میبرد با ختم. خوشتر را و بلا انداختم
 در بلا هم چشتم. لذات او نه
 مانت او هم است. او هم لذت او
 فی الزمان مع الایات الیه فبیت المحبة و شیان الخلق والاستغراق
 بذكر الله والاستغناء ربو عنهما عجبت لبقول ذکرت ربیر و قال
 انما ذکرنا نیت. شربت لب ناس بعد کس. فانه الشرب ولا ریت
 و انما و انت ما ملکت شمسی ولا غریب. الا و انت من نقیة و سوا یم
 ولا تنقصت محرونا ولا فرحنا. و الا و ذکر ذکرنا بانقا
 ولا شرب لذین الماء من عیش. الا و جنت خیلان فی الخاس
 و لا جنت الخوم احد شتم. الا و انت جلیس بین جادس
 لولا نسیم لذكرکم و عنی. لست محرقا من حر انقاس
 و لو قد مت علی الا تیان در تنم. جوا علی الوجه لا مشی علی الکس
 یاسا فی القوم ان و انت الی فلا. تمرج فان بد مع مانع کایه
 و یافتر القوم ان نیت می طرب. فغن و اخر یامز قلب القایه

عالمو

ای و منت زلب روان شیرین تر. خند شیرین منی گفتی اولان شیرین تر
 نصد بابت لاف من طوطی. که چه است از همه شیرین سخن و شیرین تر
 کام هر که چه شد از شوخ نم شوخ تو تلخ. جان شیرین منی بلکه ز جان شیرین تر
 کلک تصور که خود زنی قشربو. صورتی او تو کشیدن نتوان شیرین تر
 نیشگر که چه در سر تا قدم شیرینیت. نیست که قد تو ایسر روان شیرین تر
 جلیز از و صفت کن یکید چو. نکته نماید از انش بد بان شیرین تر
مخواجه حافظ شیرازی علیه السلام
 درین خواب وجود خودم از یار به. خرم سوزن کان راهمه کو یار به
 عابد دایم مایه بطوفان بلا. کویا سیر غم می نه ز بنیا و به
 زلفیچون مشرب خاش که میبوید. ایدل خام طبع این سخن ادیا یار به
 سعی نایده درین راه بجای میجو. مزد و کربطای طاعتی ستار به
 تو در کرم نشی و عا ویدار. و انکم تا لحد فارغ از ادب به
 جلیس معان با که باغ سهار. و یگري کوی و نام من از یار به
 بعد ازین چهره دردم خاک و نواست. باه پیش او نای جان غم یار به
 سینه کو شعله اندک فایز من. دید کباب رخ و جلیق بغداد به
 خوشی یافتن ترکان و زلف شمع. یارب از خواطرش اندیشه بیضا و به
سعدی
 حافظ اندیشه کن. از نازکی خاطر یار
 برآورد در کش این. ناله و فریاد به

عجب یارم خیال پیش جان گفتند
 پیش ازین گفتند که بختی برین است
 برده بر چشم نه پوشیده و این که
 تا چه مردم که بخت غش گفته اند
 و نمی کردند باور بخت از قیاس
 و کس و این بختی بختی بختی
 واقع پنهان تمییز و مهر سر مهر
 و نه گفتند بخت بخت بخت
 پیش ازین گفتند بخت بخت
 عجلان دانند قال
 این سخن در مرقه
 آمد که اندر بختی
 خواب از خفتن کان بخت
 ماکب و بر بر کر فتمیم
 یک رنگ شو بختی
 بر خیز که چشم های
 وقتی صبح و بختی
 منوچهر منوچهر عطار
 بیدار بر بیدار انجیا
 سجان که میبرد سجان
 این فرق سبز بخت و نار
 خفته است از از بخت بیدار
 منوچهر منوچهر عطار
 بیدار بر بیدار انجیا
 سجان که میبرد سجان
 این فرق سبز بخت و نار
 خفته است از از بخت بیدار

منوچهر منوچهر عطار
 بیدار بر بیدار انجیا
 سجان که میبرد سجان
 این فرق سبز بخت و نار
 خفته است از از بخت بیدار
 منوچهر منوچهر عطار
 بیدار بر بیدار انجیا
 سجان که میبرد سجان
 این فرق سبز بخت و نار
 خفته است از از بخت بیدار

معامله لیلی
بخونم نشه و در دست
ماری و باره کشت باهم

و اما در بیان این که این قصه است
و قصه این است که انصار
قصه از روز نهایت یکبار و سوره
قصه که بتقدی است
و اما قصه و انصار
و انصار



[illegible]

الشيخ في شرح القواعد ورسالته المحمدي شخشي الشهد الثاني
الارثاء والحمد والثناء وجماعة اخرى من العلماء واقسم ان بعض ارباب
هذا القول صرح بان التجميع مع اقصائها بالوجود التجري سخية ايضا
لأنها انقضت في الظاهر والباطن منهم انتقض وان كان التجميع مجزئ في الظاهر
من غير تعرض لكونها انقضت واعلم ايضا ان بعض هؤلاء قد صرح بأنه لا يجوز
الجامع التجميع في زمان الغيبة المدللة للخصية الدال وبعض اخرين تفادوا
الانقضاء وقالوا بان كفاية الدلالة القول الثاني في مذهبنا في زمان الغيبة
وهو قول سيد الاجل المصطفى في مسائل سائر اوقات وشرح
الطائفة في ظاهر كتاب هذا القول وسلكه عبد العزيز ومحمد بن ابي
في السرائر واخرج في ظاهر الوسيلة واللامعة المشتهرة في بلاد الهند
في التجريد وجماعة اخرى في قول وهو الذي قال فيه جماعة من شيوخنا في
منهم سيد المتقنين في الرياض ثم قال واللامعة في الارثاء والقواعد
وكتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي موضع من كتاب صلواتها وفي صلوة الظهر
وجماعة اخرى من العلماء انتقدوا في ذكر القولين المذكورين ولم يرجحوا شيئا
منها وبعض المتأخرين احدثوا ما لا وهو القول بأنها واجبة في
مطلقا حتى في زمان الغيبة بخلاف ما لا يبرهن فيها ولا تجري الظاهر فيها التمسك
تعدا ما قلناه من القدر في ان الغيبة وقتها كان انما كانت اذا
فعل الظاهر بدو وقتها فصر في فعلها حتى فات وقتها وحس عليه
ان يات بالظهور واول ما احدث في القول فيما اعلم شخشي الشهد الثاني
في رسالة المعول في بيان هذه المسئلة ثم اتبعه واقترع في جملة اولاده
وتلاميذته وطائفة اخرى بما سأل ان جامع من العلماء الذين خلوا في قلبه وادبوا في
اعظام

[illegible]

القول
 انما هو هذا فاشترط في ذكر حجج الاقوال المزبورة ولنبينا بيان في ادلة
 بالقرآن فانما نحن بالتقدم لما سبق لك وجهه فنقول وبالله التوفيق
 بكم ان يحجج لهذا القول باحوال الاول الاصل والى في فقرته وجهه
 احدها ان الاصل في فريضة الزوال في يوم الجمعة ما لم يمتنع ان يكون الحج
 ركات وانما سقطت منها ركعتان في يوم الجمعة لكانت لخصيتين كما ورد
 الصحيح في جملة الاخبار ولان الجمعة عتمة ما ادعاء بعض العلماء وشهد
 بصحة الدعاء والى ما التزم انما شرعت بعد مضي ربعين من زمان كبشة
 التبرع وبيان شرعت فريضة الزوال في ركعتين سقطت ان يكون متفقون
 على ان المكلف وقع في المباداة للجمعة في وقتها المجدد لها واخرها
 حتى غاب وقتها سقطت عنه ووجب عليه ان يصلي الظهر اربع ركعات
 وهو قاض كون الاصل في فريضة الزوال اربع ركعات مطلقا حتى يوم الجمعة
 اذ لو سقطت في وقتها في اليوم المذكور بالكلية لما استقر التكليف اليها
 بقدر ما يدعي الخصم في وقتها واستقال التكليف في الظهر من غير ان
 اليها ونسبها اليها فاشترط ان الاصل في فريضة الزوال في جميع الايام
 حتى في يوم الجمعة الظهر ان الجمعة فنقول غاية ما يستفاد من الحديث والآثار
 الواردة في وجوب الجمعة انها ما يجب مع حضور السلطان في حال
 اوتابته الى حال لا مطلقا ولا اخر في وقتها لزمان حبيته ثم عليه
 في زمانه ان يكون التكليف بغير مقتد زمان حال زمان من استمرار في
 جميع الايام الا في يوم الجمعة والعقود وهو يوم الجمعة والى ما عليه علم
 بالقياس لبعض المكلفين وقد ذكرنا ان مساوات تلك التنية فذلك
 الايام من حيث انها في يوم الجمعة بغير المساوات وبالله التوفيق في ذلك
 فخرج بعض المكلفين في بعض ايام الجمعة في هذا الاصل في فريضة الزوال

سواء في ذلك الجمعة
 سائر الايام في

في جميع الايام وفيها كذا
 التنية واصحاب الكلام
 وسائر المسلمين في يوم
 الجمعة وغيرها من الايام

فرضية المكلف في
 مطلقا في كل حال
 قدر عليها الصلاة في يوم
 والقدرة المستقرة ولا لها عليه
 على ما ساءلنا ان يكون

في يوم الجمعة

الذي هو في فريضة الزوال

البدية ومنه المتنازع فيه مندرجاته فان ثبت هذا الاصل من ارض
 بغير حجة او بغير ان الاصل في جميع الصلوات ان يكون بكنة وانما
 شرعت اوله كذلك وان التنية اضاف الى الرابعات ركعتين
 في صلاة الجمعة فريضة الزوال في يوم الجمعة فاذا اشكر في وقتها
 لم يثبت على الاصل او انقلبت المفردة وجب بمقتضى ما ذكرت الاصل
 ما لا يصلح ان الاصل عدم الزيادة قلت هذا الاصل في فرض
 التنية قد نسخ قطعا بل لم يشرع في وجه الدعاء اراصله وان
 التنية والمسلمين لم يصليوا الظهر ركعتين قطعا لانه التنية ولوم الجمعة
 اجتماع الزمان والمكان في وقتها حضور المصوم او نائبه كما في
 كما هو صحيح في ذلك خط وانما ذكر في الصلاة في وجه يظهر ما فيها
 مضاهاة لان الجمعة كانت اقل من الظهر في حيث الركعات
 لكنها اكثر منها لكانت اقل من الظهر في حيث الركعات
 او نائبه القاض قد كان شرطا في وجوب الجمعة في الغداء والافطار
 في حضوره في زمان ظهوره واستلزامه عليه ذلك في وقتها
 علما بالاحتياج فان ثبت الاحتياج ان يكون في وقتها
 الموضوع والموضوع ان الموضوع هنا في وقتها وانما شرط
 في العبادات عند القدرة عليه لا وجب شرطه مع
 عدم القدرة قلت المذهب ان الجمعة في زمان ظهور المصوم ولكنه
 قد كانت في الواجبات المشروطة في الركعة الواحدة وشرطها
 كما لم ياد واجبات المشروطة وجوبها على المصوم فاذا انقضت شرط
 سقط التكليف بالشرط وانما شرطها انها صارت بعد ذلك
 في حتم الواجب المطلق التنية لموقت وجوبه على من طهره
 خلافا لصلواته في غير وقتها

فرضية المكلف في
 مطلقا في كل حال

في الاصل ثمانية

في جميع الايام

في جميع الايام وفيها كذا
 التنية واصحاب الكلام
 وسائر المسلمين في يوم
 الجمعة وغيرها من الايام

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

و این چهار است بعد دال و ناکفی پشت است بعد دال
 و مجموع ۱۸ است پس طرح شد باقی بر یک پس مقسوم
 خانه اول شد از این دایره و قیاس کرد بر وجه
 صورت دایره فتنه اینست
 عمیق است اندک در
 فقر المخلد است و غیر
 بعینه و لخمه و این دایره
 بحد دال و ناکفی این دایره اولست که
 علامه طرح کنند از عدد زوج و فرد اگر فتنه
 از آن آید باشد و آنچه باقی ماند عدد خانه است و اگر فتنه
 از آن آید باشد پس آنچه هست عدد خانه است و باید
 دانست که در دایره فتنه و عمیق نقطه که فرد است
 بعد و اینج میگویند و هر چه زوج است ضعف علامه



این

ولما الكسرة فتكون علامة للنصب
 في جمع المؤنث السالم واما الباء فتكون

علامة للنصب في التثنية وجمع

ولما حذف النون فيكون علامة

للنصب في الافعال التي رفعها يتيقن

ا

النون و ان فعلان و فعلان
 و ان فعلان و فعلان
 و ان فعلان و فعلان

والتي ثلاث علامات الكثرة واللباد

أما الكثرة فتكون علامة للبر في تلك

موانع في الاسم المفرد المنصرف ^{الجمع}

الكثرة المنصرف وجميع ما توثق ولما ^{من موانع الكثرة}

الباد فتكون علامة للبر في تلك موانع

منها

والتي وفيل ثلاث علامات وليس وعاد

وعاد ثلاث علامات وليس وعاد

تصرف منها من موانع ما من وعاد

تقول كان خالفاً ما يكون موانع ما من

فان تقع في موانع ما من وعاد

واحد منها ما من نفسها بنفسها

لأنها عكس ما من وعاد

مجلس

[illegible]

وسمى به يد العالم وقام الوحيد

العالمات وذات الرجلين العالمين

ومرقة بالرجلين العالمين في قولها

الغار ثوب ودامت الرجال العاد

ومرقة بالرجال العاد في قولها

امرقة من صفة وذات امرقة من صفة

ومرقة بامرقة من صفة يا امرقة

الامرقة

النكته كل ما دل على معنى شائع في جنس

ومر حواصها صفة وحولها ألف

واللحم عليها والوجه يتجلى فيها وهي

خمس فروع **الاصحاحات** وهي على

مفصل ومفصل **الاصحاحات** واثنتان

واثنان **الاصحاحات** وهو وهو وهو

وهي **الاصحاحات** والاصحاحات والاصحاحات

الاصحاحات

وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياها
 وإياهم وإياهن وهذه هي الضمائر
 المنفصلة وأما الضمائر المتصلة فالمتصلة
 بالوجه منها قد تقدم في باب الفاعل
 ولما انحصرت بالنصب والجر منها
 أمثلة وهي نصرتي ونصرتا ونصرتك
 ونصرتكم ونصرتي ونصرتكم ونصرتي

ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي
 ونصرتي **الاعلام** ونصرتي **الاعلام**
 ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي
 ونصرتي **الاعلام** ونصرتي **الاعلام**
 ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي
 ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي
 ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي
 ونصرتي ونصرتي ونصرتي ونصرتي

كماله بالحق واللام على رجل وعلمه
 القوم بالحق واللام على رجل وعلمه
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 وذو وثائق ودان وثان ودين
 دين واول وثم وعتا وذا كان
 المشا والبقر يافك هدا وهد
 وهذان هذان وهذان وهذان
 وهذان وهذان وهذان وهذان

فخر من

فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي
 فخر من **الاسماء** الاشياء التي هي

فخر من

فخر من

النسق وهو الاسم السال الذي يجر في
 الآية ويجب ان يوافق الموقوف عليه في
 خامسة دون التعريف والتكثير والافراد ^{كثنته}
 وجمع وحروفه عشرة الواو والمفاء وضم واو
 وام واو بل ولكن ولا وحتى في بعض ^{صنع}
 نقول جاء في زيد وعمرو ورايت زيدا
 وعمرو وامرؤ بن زيد وعمرو ويقوم ^{يقعد}
 زيد وعجبت من ان يقوم ويقعد عمرو
 ان تقوم ^{تقوم} وتقعدا اكرمك **باب عطف النسق**

وامرؤ بن زيد

وهو في الجوامد كالنعت في المشتقات فيجب
 متابعتها للموقوف عليه في كل ما ذكر في النعت
 نحو جاءني زيد اخوك ورايت زيدا اخاك
 وامرؤ بن زيد اخيك وسائق الامثلة تعرف
 بالتدبير في اتم **باب التوكيد على قسمين**
 لفظي ومعنوي فاللفظي عبارة عن ذكر كلمة
 بلفظها ثانيا او ثالثا بعد ان ذكرها مرة
 نحو جاءني زيد زيدا ورايت زيدا زيدا
 وامرؤ بن زيد بن زيد وحكم حكم النعت في ^{التعريف}

باب التوكيد

التوكيد

والتوكيد وسائر الهموز والثمانية وضوحها فيجب
متابعة التوكيد في اربعة من عشرة وهي
العشرة المتقدمة اذا كان التوكيد وتوكيد
واما اذا كانا فاعلين فيجب متابعته في افراد
والشذوذ والجمع والتذكير والتأنيث والرفع والنصب
والجزم والمضوى ما كان باحد هذه الالفاظ
اعني العين والتفخ والكسر والجمع وتوابعها وهي
الفتح والتبع والبصع تقول جاءني زيد نفسه
او غيره قال الله تعالى فوجد الملائكة
وهذه القسم من التوكيد انما يجب متابعته
للتوكيد في الاعراب فقط **باب** البدل على اربعة

البدل

اقسام بدل

اقسام بدل الكل من الكل وبدل بعض
من الكل وبدل الاشتغال وهو بدل
لفظ من لفظ ينسبها نسبة سوى كنية
الكنية والجزئية وان شئت قلت يكون
الاول مشتملا على الثاني والثالث بدل الكل
على الجزء بل على نحو اخر هو بدل اللفظ
وهذه القسم لا يوجد في كلام العرب

الذين يشهدون بكلامهم ويجب

في البديل بجميع اقسامه ان يوافق المسد

منه في الازواج خاصة كالتأكيد كمنعني

فقول في القسم الاول جاءني زيد

اخو وفي الثاني اكلت الرغيف ثلاث وفي

الثالث اعجبني زيد عليه وفي الرابع ركب

عمر والشاه ادت ان يقول ركب الملك

فكذلك

من ذلك فسبق لسانك الى السبيل ^{منه}

اصغر عمر وانتم تدركون انك غلطت فابد

عنه بما هو مقصود او لا اعني لما

المصوبات الانصوبات عشرة منها

لها وهي المفعول به والمفعول للمفعول

فيه والمفعول له والمفعول للمفعول للمفعول

والمستثنى والمنادى واسم لا وضرب ك

واخوانها واسم ان واخوانها ومفعولا ^{ظن}

واخوانه والتابع لاحد هذه الالوان

وقد عرفت ان التتابع خمسة ^{عطف} انواع النقص

النقص عطف البيان والتبديل والتناكب

وهذه الخمسة اذا انضمت الى المتصواب

بالاحكام مائة بصريح ثمانية عشر نوعا كما

ذكرنا **باب المفعول** المفعول به هو المفعول

بها هذا الذي

بالاحكام الذي وقع عليه الفعل ^{كان} حضور

الفرس وضربت الاسد وهو ينقسم الى

ظاهر ومضمرة فالظاهر نحو الفرس والاسد

في المثالين المتقدمين والمضمرة ينقسم الى

المتصل ومنفصل وقد تقدم امثلتها

مفصلة **باب المفعول** المفعول به

هو كصدد الذي يدل على بعد الفعل المجرد

والثاني نحو قام زيد امامك او خلفك ^{ملك} او قد

او وراك او فوقك او تحك او اذالك ^{هذا}

او تلقاك او عندك او معك او ثم ^ك او هنا

او ما اشبه ذلك **باب المفعول له** هو اسم

ما لا يجله فعله **مفعول له** هو اسم ما لا يجله فعله

عن ضرب من جناس **باب المفعول به** هو اسم

هو اسم ما وقع الفعل عن فاعله او نائبه

مفعول

نحو استوى الماء والخشب **باب حال**

الحال هو المنصوب بكتبت ليهيئ لفاعل **مفعول**

او شهره المقدر **باب** هو كذا

نحو جئتني زيد وكأفركت لفر من جاء

وجئت بهند ما سية ولا تكون الا نكرة

وصاحبها معرفة **باب التمييز** هو اسم

التمييز هو المنصوب لرفع للايهام

عن ذلك بعد ما وصفه على ما ذكرنا

والله اعلم بقلوبكم وهو خير من يعلم

واما **الاستدلال** فهو من جنس **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** الذي هو **الاستدلال**

الاستدلال وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال** وهو **الاستدلال**

اذا كانت مفرغة عن العلفي المستثنى منه

لعدم ذكره في الكلام نحو ما قام الازيد

وما دلت الاعرف عما مودة ابيكي

ولا يكون الاستثناء والمفرغ اذا كان كلام

منفيا ولها المستثنى بغير وسوء فحق

مطلقا والمستثنى ضللا وعدا وحاشا يجوز

فيه النصب والجر كما هو المتأدب هو المطلوب

مما ذكر

نحو

اقبال بكلمة يا احدى اخواتها وانما ينصب

اذا كان مضافا او شبهها به ونكره غير مقصور نحو يا عبد الله

وانه ينصب على ما بين يديه نحو يا زيد ويا عبد

او يا زيدان ويا زيدا ويا مسلمانا مفرقا او نكرة مقصورة

والا لانه انما في اسم العلم انه نصب في اسم

النصب بغير تنوين اذا كان مضافا مستقلا

بها نحو لا صاحب بر مقبوت والنصب مع

في الاثنية

تبر القيس

الشون اذا كان شبيهة بالمقناو نحو لا اعا
جبل عندى والبناء وعل الفتح او ما ينوب
منابه اذا كان نكرة مفردة متصلة بها
لا رجل في الدرد ولا رجلين في الدرد فاذا
كان معرفة او نكرة غير متصلة وجب فيه
الرفع والتكرار وان تكررت لا اولها
نكرة متصلة بها ان فيه لوجهان النصب

والله

لله السمع و

لله
بشرع عرض مقدس

كوكبي

كوكبي

١٠

لعد

كوكبي

١١

نعم

كوكبي

كوكبي

كوكبي

كوكبي

كوكبي

كوكبي

كوكبي

كوكبي

تفضل في مسي باوفا ومركبه صنفها غسل
 اليد في قبل ادخالها الماء في حدث البول والزم مرة
 ومن حدث الماء لم يمتن وسنم من حض ذلك
 اذا كان الماء واسع اكمل ويكون الماء قليل فليؤخر
 من غسل البرق او غيرهما بركعة واحدة ذلك في الاذان
 اليد غير مضمومة اليه والوجه جيبه في البول مرتين
 ومن النايطة وهو يمسح بركعة اخرى في الاخرة
 الاظفر ذلك ومنها التسمية والوعاء عند وضع
 اليد في الماء لقوله صلى الله عليه وآله اذا وضعت يرك
 في الماء فقل بسم الله الرحمن الرحيم وبالله اللهم اجعلني
 من الرايين واجعلني من المستقيمين واليه اعادة التسمية
 عند غسل الوضوء وكيفية الوضوء قول بسم الله

غسل الوجه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وانما احتاج اليه معرفة الثانية خاصة المقصود منها بيان القواعد التي يعرف بها
 مراد المتكلم وبيان الترتيب المتبع كلامه ويلزم في ذلك الباب بيان
 في بيان القواعد التي يعرف بها مراد المتكلم ولتقدم مقدمة هي انما تعلم
 وقطعا ان بناء اهل العالم من يرويه الا زمانا من الوصل والطلب انهم
 ولتبعهم في فهم المراتب من الالفاظ وتفهمها منها انما اعطاهم
 المتعارف في المحاورات وخرجت عليه عادة الناس وعرفهم في التفهيم
 والتفهم من الصوريات التي لا شك فيها ان مدارك البنية والاشعة
 ومجرى عاداتهم في بيان الاحكام بالالفاظ على ما كانوا يفهمونها
 على عرفهم ولم يعهد من بني وللاوصي او حاكم او عاقل او جاهل
 او عاقل او خاصي التوقف في حال المتكلم في انه هل يكلم او لا على
 وفق المتعارف ولا وهل مراده ما يواد من مثل هذا التركيب
 في المحاورات او لا وفي حال في انه هل يحمل الكلام على ما هو عليه
 لها ام لا وكذا تعلم وقطعا ان بناء جميع ادباب المحاورات في المفرد
 والترتيب متبعة العرف والعادة وطريقة المحاور لا يخرجون
 عنها ولا يخرجون الخروج وكذا تعلم وقطعا ان بناء الشارح في المحاور
 والخطبات وطريقة فيها طريقة مسايير الناس من غير فرق وهو
 منهم وافادته كافادتهم واستفادة مراده كاستفادة مرادهم فاللام
 ان يترك الكلام منزلة كلامهم ثم يستفاد منه كما يستفاد من كلامهم والتفصيل

من جميع فالك وجوب اتباع طريقة ارباب المجاورة وطلابه الوف والعاة في افهام
المعاني بالالفاظ وتفهيمها منها وان الملازم لها فيها معذور ولو فرض وقوع خطا له
ويظهر منه حجة طريقته في استخراج معاني الالفاظ بالاجماع القطع بل الضرورة
ويدل عليه ايضا سيجان ما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم وما نور من الله
سبحانه اجل من ان يخاطب قوما ويريد منه ما هو بخلاف لسانهم وخلاف ما يفهمون
وانه لولا لان رباب التفسير والتفهيم غالباً في امور المعلوم قطعاً عن طريق ارباب
المجاورات في افهام المعاني وارادتها والقاء الالفاظ مفردة انما هو كملها من انما
سيرة الواضع وطلابه الوضع التعييني والتعيين ومنه يحصل حجة قول الواضع
وسيرته وطريقة الوضع ايضا يدل عليه ما علم ضرورة من القطع بكون بيان الحق في الكلام
والكلام عليه وعدم تجاوزهم منه اصلاً الا يعرف ذلك فاعلم ان لهم في معرفة اد
الحج في خطابات بل جازي المفاهيم ايضا قواعد كثيرة كلها تحت اصول ثلثة ذكرها مع
سائر ما يتعلق بهذا البحث في البحث في اصول من تلك الاصول الثلاثة
اصل الحقيقة المستلزم لاصل عدم التجوز الذي منه اصل عدم التخصيص والتعريف الا
والمراد باصل الحقيقة انما استعمل لفظ مجرد عن القرينة والقاعدة انما يعمل على المعنى
الحقيقة ومومننا الذي وضع له اللفظة في اصطلاح به الخاطب سواء علم معناه حقيقة
اولاً يعلم وذلك لان الحقيقة في المتبادر عند الإطلاق ولا يجوز ارادة غير الظاهر ولا
نصب قرينة لا يجابه الاغراء ولا من حجة طريق ارباب المجاورة ومن العلوم

ان بنائهم على حمل الالفاظ المجردة على المعاني الحقيقية من غير اختلاف وايضا قد
حجية ما قرره الواضع وتعلم قطعاً بالملس والوجدان بل بالراجحة لا اخصها اذا
وضعنا اللفظ المعنى ان يفرغ الواضع من وضع اللفظ المعنى ليس الا حجة عليه عند
وارادته بتبينه من القرينة بل ملازم الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيى بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيى اخر مع انه لولا لان رباب التفسير والتفهيم والتفهيم في غير خطاب
وفيه غالبوا لا يخفى ان هذا الاصل انما هو في غير الالفاظ المشتركة وما فيها فلا بد
جريان شيء في الدلالة فيها حيث ان استعمالها بلا قرينة كما هو المعلوم في
تلازماً فلا يعلم فيه اجماع او طريقة ارباب المجاورة وكان شرطاً في
عدم وجود قرينة دالة على ارادة الحقيقة فشرط عدم وجود ما يصلح ان يكون
قرينة عليها لعدم جريان الدلالة ايضا ثم ان الحقائق اربع الشرعية والقولية
والعرفية فان اجتمع في لفظ المعصوم اثنان منها او اكثر فان اجتمع
الشرعية مع القولية واحد في العرفيين فان كان الخاطب غير محصور بتأدية
الشرعية بالنسبة اليه تقدم الشرعية لما ياتي الا ان يعلم طريقان العرفية عليها
فتقدم العرفية ان كانت عامة ويبنى على ما ياتي ان كانت خاصة وان علم
عدم يبنى على عدم عرف المتكلم او الخاطب عند التعارض ولكن اذا لم يعلم
شيئاً منها لا صالة عدم حصول السادة وان اجتمعت القولية مع العرفية العا
تقدم العرفية لتأديها وظهورها الموجبي للمحل عليها كما ياتي وان علم
طريقة المجاورة كما لا يخفى وان اجتمعت مع الخاصة فتقدم الخاصة ان كان

كل من المتخاطبين من اهل العرف الخاص واللغويين ان لم يكونا منه وبينه على تعارض في
 المتكلم والمخاطب ان كان احدهما منه دون الاخر وان اجتمعت العرفيتان فقامت
 ان كانا من اهلها والعامة ان لم يكونا منهم وبينه على تعارض العرفين ^{المتكلم} ^{المخاطب} احدهما
 والحكمة تفهم عرف المتكلم ان كان جاملا بالتعدد وعرف المخاطب ان كان كذلك
 او كانا معا عالمين وكان المتكلم جاملا بحال المخاطب ^{الاول والنظر في المطلق}
 الا ان يتبع كلامه والنابع لا ينافي الاصل السابق لان الشروع ان كان استعاليا
 يجعل اللفظ حقيقة في الشايع وان كان وجوديا يكون قرينة على ارادته اذ لو
 في الاول لاحد الظهور والتبادر وفي الثاني لا احد سائر القرين الحالية للغير في اليه
 الثانية قد يوجد قرينة صادرة عن الحقيقة دون المعينة على ما مع تعدد وجه
 فان كان جاملا الجازان المراجع للحمل عليه كتبادر المعنى المجازي في اللفظ المصروف
 عن حقيقة يحمل عليه والافتقار وقيل بالحمل على الاقرب الى الحقيقة ان كان
 فان اريد به المتبادر كما قيل فكن ذلك ولا اريد غير ما شذبه العلاقة او الثاني
 فلا دليل عليه الثالثة اذ قد عرفت ان الاصل هو الحقيقة فلا بد من حوقها والفرق
 بينها وبين المجاز وبما يعبر فان ما ورد منها بالضرورة في اللغة كما في الاسد والاسد
 والمناوخوب ومنها تصریح اللغويين باسمها او حدها او خاصتها ولا بد من اذ
 نعم يعرف الحقيقة في كلامهم بالتفسير بالحمل او الوضع او التسمية او يعرف بالتفسير
 الا اذا ورد كلاما ما فغير لفظا منه يعرفه فانه يحمل التجوز ومنها التبادر وعند
 والاول علامة للحقيقة والثاني علامة للمجاز والتبادر هو فهم المعنى من اللفظ

قوله

مجرد عن القرينة والموارد ان الجاهل باصطلاح طائفة اذا تتبع موارد استعمالها
 وعلم انهم يفهمون من لفظ معنى بلا معارضة قرينة وعلم انه من جهة نفس اللفظ يعلم
 انه موضوع عندهم لهذا المعنى واذا علم انهم لا يفهمونه منه كذا الذي يعلم انهم ليس
 موضوعا له عندهم اما الاول فلان فهم المعنى من لفظ لا بد ان يكون مرعا وهو اما
 المناسبة الذاتية او الوضع والاول بطقتعين الثاني والوضع اما يكون لنفس
 المعنى او لالة علاقته معه والثاني لا يفهم بدون القرينة فتعين الاول يكون
 حقيقة مع ان ذلك هو المستفاد من طريقة ارباب المحاورات واما الثاني
 فلان للعلوم بالاستقراء ان كلاما كان معنى مجازيا فهو ليس بمبتدأ وركبا
 ليس بمبتدأ وعند من يقتضي العادة بكونه عالما بالوضع لو كان فهو
 مجاز ومنها عدم صحة السلب وصحة معناه اذ اطلق لفظا على معنى
 ولم يعلم انه بل هو حقيق او مجازي ويحتمل ان اهل العرف لا يجوزون سلبه عن حكم
 بكونه حقيقة وان صح يحكم بكونه مجازا او المراد بعدم صحة السلب عدم صحة سلب
 من اللفظ اريد عدم صحته بكونه ما يصدق عليه اللفظ لا من حيث كونه لفظا او موضوعا
 عدم صدق اللفظ من حيث هو على المعنى بل من حيث معناه ولكن لا من حيث
 المعنى المعين ولا من حيث المعنى الحقيقة والمجازي بل من حيث المعنى مطلقا
 مع قطع النظر عن الحقيقة والمجازية وحاصله عدم صحة السلب معنوية هذا المعنى
 لذلك اللفظ ثم الوجه في كون ذلك علامة ان المتبادر من المعنى المعنى الحقيقي
 بل المعنى المجازي ليس معنى مطلقا اللفظ المطلق والا كان لكل لفظ معان

غير محصورة فلا قبل من اليسر معنى ذلك يفهم انه ليس معناه الحقيقة والمراد
 انه ليس كذلك حقيقة لان وضع الالبه الحليم للجب الحمول كذلك كما يجوز
 من الالب لا يكون معنى حقيقيا اذ لا يتحقق عدم الجواز الامع بثبوت الحقيقة
 ومنها الاستعمال فانه ذال على الحقيقة مع وحدة المستعمل فيه لامع تعدد امالا
 فلكل المعلوم من عادة الناس انهم من وجدوا لفظا يطلق في اللغة على معنى واحد
 اعتقدوا انه موضوع له ويحملونه عليه في سائر الاستعمالات وان ظهر لهم التردد
 بعد ظهور التعدد بل بذلك يعرف اللغات غالباً والاصل الحقيقة المتفق
 يستلزم ذلك اذ لم يكن من محضه بما اذ لم يعلم المستعمل فيه فانه ليس العلم بالمر
 مدخله في كونه حقيقة وبشرط في معرفة الحقيقة بذلك ان لا يكون المستعمل فيه
 من القرينة المضمرة مع اللفظ المقترنة معه حين الخطاب لا شرط ذلك
 في الاول وعدم ثبوت احصاء كونه المعنى حقيقيا عند العمل باقران
 اللفظ بالقرينة واما الثاني فطعن في ذلك الاصل مع احالة الاشتراك
 مع ان هذا الاصل غامض في اللفاظ المشتركة لعدم جريان شيء من ادلة فيها فان
 استعمالها بلا قرينة نادر جدا فلا يثبت فيه اجماع ومخالفة لطريقة ارباب المحاول
 ومن الاصول الثلاثة اصل ارادة اللفظ والمراد باللفظ ما يسوق اليه الذين
 اللفظ ولو يلاحظ القرائن الحالية او المتعاقبة المقترنة معه فهو اعم من اصل الحقيقة
 لجرانها في الجازات ايضا والدليل عليه مع انه لولاه لزم الاعراض وانقضت فائدة الخطا
 ان على ذلك جرت العادة في الجاوارز وعليه بناء اهل اللغات وقد عرفت ان الجح في
 المقام ورشده ان الحامل للفظ على اللفظ مع عدم اعتدال ارباب اللسان ولو وقع الخطا

اصل

في فهم المراد والزام له والمخطى اياه بلوم في العرف والعادة
 اصل العدم اي اصل عدم كل امر وجودي متعلق بالوضع والدلالة والافادة والاستفا
 من الالفاظ وبالجمل كما يتعلق بذلك المنوال فكل ما كان كذلك فان ثبت باحد الطرفين المعبر
 والافالاصل فيه العدم وهذا اصل عظيم يدور عليه ربح استخراج المعاني من الالفاظ والدليل
 عليه الصراح المستفيض المتقدمة الدالة على عدم نقض اليقين بانك المعلومة معانيها بالقرائن
 المنضم ولانه لولاه لا سرباب التفهيم والتفهم ولا سيما في غير الشفاهيات ولا يجمع
 ارباب المحاولات الذين منهم المعصوم فان من المعلوم ان كل ما لم يعلم وجوده
 الامور اللفظية يعلمون فيها باصل العدم الا انهم كل ما من سلك لفظ يعلمون فيه بما يعملون
 في معانيه من غير نقض الشكات الاحتمال الاشتراك او النقل والشيوع او النسخ او
 القرينة الخفية وغير ذلك ولا يلتفتون الى احتمالات غير ثابتة ولا يجب عليهم
 ان يتوقفوا في حمل كل لفظ على معناه الامع القرينة بل هي ايضا غير كافية اذ ان
 لفظية وكذا يقتصر ونه في ادوار المرادات بالالفاظ بما ثبت بجوارزه من قول الاستعمال
 ولجل ذلك ترسم انه اذا استعمل احد لفظا في معنى بدون قرينة او معناه
 على اقرنه بل عيا للنقل والوضع لا يسمعون منه الا بدليل وترجمهم بتفحصه
 الدليل في كل مطلب لفظي وضعي ومع عدم مبريقونه وهذا امر طرأ على
 وهذا الاصل مصدر اكثر الاصول المستعملة في مقام استخراج المعاني من الالفا
 وتاديتها كاصالة عدم الوضع الشخصي والنوعي وعليها مبنى الاقتضاي
 في التجوز على العلاقات المعبرة واصل المعنى مجواز الاستعمال الاعلى الذي انشا
 وعليها مبنى عدم تجوز استعمال المشترك في اكثر من معنى واللفظ حقيقة
 ومجازه واصل عدم القرينة وعدم ملاحظة العلاقة وعدم الاشتراك وعدم
 النقل بمعنى اي نقل اللفظ من المعلوم له الى غيره ونقله من الغير اليه واصل عدم
 التخصيص والقيود وعدم الشيوع والنسخ وبالجمل كل امر ليس موقوف بالليس

ومن الاصول الثلاثة



ومن هذا الاصل يثبت اصله تاخر كل جاد من هذه الامور ايضا اذا علم حد وثق
 وشك في مبدئه كاصالة فاخر الشيوع والنقل وغيرهما ثم انه لا بد في الخروج من
 مقتضى هذا الاصل في كل امر من دليل يدل على خروج ذلك الامر من الاليسية
 الاليسية علما او ظاهرا معتبرا الي ثابته ايجابية واعتباره في المحاورات ومن
 الادلة وضع الواضع وليس المراد بهما خصوص وضع اللفظ للمعنى والخصوص
 وضع اللغوي بل المراد القواعد المحتاجة الى التوقيف ومعاني الالفاظ
 من حيث الوضع سواء كانت تخصيا او نوعيا وسواء كان الواضع اهل اللغة
 او الشرع او العربي العام او الخاص ولا شك في جسيمة ظاهرا وانما الشك في
 طريق معرفته ولا شك في معرفته بالتواتر والواحد المحفوظ بالقرينة ^{المفصلة}
 للعلم والاستقراء المنضم مع القرينة الكلدانية والترديد بالقرائن والجماع
 اهل اللسان وعلائم الحقيقة المتقدمة المثبتة لوصف الوضع المستلزم
 للوضع ضرورة عدم تقوم الوصف بدون الوصف واما جسيمة ^{مطلق}
 الظن او خصوص الخبر الواحد واللاحاق بالاعقاب او مطلق الاستقراء
 او الشهرة فلا دليل على جسيمة في ذلك المقام وطا ان لا بد في الدليل على
 امر جاد لفظي او شرعي بثبوت جسيمة كذا ان يلزم فيه كونه مقتضيا لم يلزم
 هو معنى الدليل فلا يجوز الخروج عن الاصل بواسطة امر ما لم يثبت مقتضى
 خلافه وبهذا يظهر فساد ما ترى في كلامهم من التصريح في الف اصل احد
 من مخالف اصل اكثر نعم هذا يصح فيما لو كان الاقل مندرجا تحت اكثر
 فان الاقل لا يكون قطعيا فينبغي الزائد بالاصل واما في خلافه فغيره فالكثير
 خلاف الاصل في احد الطرفين كيف يقتضيه وجود الاقل ومن اين علم وجوب
 حتى يصح الحكم به والفرار من الاكثر كيف يدل على وجود الاقل فان قيل
 يتعارض الاقل مع ما يساويه من الاكثر فيساو فان فلا يبقى في جانب

الاقل





Handwritten text in Arabic script, likely a library record or inventory list. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a title or header. The handwriting is somewhat faded and difficult to read in detail, but it appears to be a formal record.